



جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم الاقتصاد

رسالة ماجستير بعنوان:

أثر حوالات العاملين في الخارج والمساعدات الخارجية في البطالة: دراسة حالة الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)

**The Impact of Workers' Remittances and Foreign Aid on Unemployment:  
The case of Jordan over the Period (1990-2016)**

إعداد:

بتول عبد القادر علي الرشدان

إشراف:

أ.د. رياض المومني

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية.

جامعة اليرموك، اربد-الأردن،

٢٠١٩

١

حوالات العاملين في الخارج والمساعدات الخارجية وأثرهما في البطالة دراسة حالة الأردن  
للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦).

إعداد الطالبة:

بتول عبد القادر الرشدان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية الاقتصاد  
والعلوم الادارية في تخصص الاقتصاد في جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

لجنة المناقشة:

أ.د. رياض عبد الله المومني ..... مشرفاً رئيساً  
استاذ مشارك في قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك

أ.د. عبد الباسط عبد الله عثمانة ..... عضواً  
استاذ مشارك في قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك

أ.د. محمود علي جرادات ..... عضواً  
استاذ مشارك في قسم التمويل والمصارف، جامعة آل البيت

ب

ب

## الإهداء

الى روح والدي الغالي رحمه الله

الى والدي، حفظها الله

الى إخوتي وأخواتي الأعزاء

## الفهرس

١	الفصل الاول: الإطار العام للدراسة
١	١-١ مقدمة
٢	٢-١ مشكلة الدراسة
٢	٣-١ أهمية الدراسة
٣	٤-١ أهداف الدراسة
٣	٥-١ فرضية الدراسة
٣	٦-١ منهجية الدراسة
٤	٧-١ تسلسل الدراسة
٥	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
٥	١-٢ تمهيد
٥	٢-٢ البطالة Unemployment
٥	١-٢-٢ تعريف البطالة
٦	٢-٢-٢ انواع البطالة
٧	٣-٢-٢ البطالة في الفكر الاقتصادي
٨	١-٣-٢-٢ البطالة في الفكر الكلاسيكي
٩	٢-٣-٢-٢ البطالة في الفكر الكينزي
١٠	٣-٣-٢-٢ البطالة عند النيوكلاسيك
١٠	٤-٣-٢-٢ البطالة عند الفكر الماركسي
١١	٥-٣-٢-٢ النظريات الحديثة المفسرة للبطالة
١٤	٣-٢ حوالات العاملين في الخارج Worker's Remittances
١٤	١-٣-٢ تعريف حوالات العاملين في الخارج
١٥	٢-٣-٢ انواع حوالات العاملين في الخارج
١٥	٣-٣-٢ العوامل المؤثرة في حوالات العاملين في الخارج
١٦	٤-٣-٢ استخدامات حوالات العاملين في الخارج:
١٦	٤-٢ المساعدات الأجنبية Foreign Aid
١٧	١-٤-٢ انواع المساعدات الأجنبية
١٨	٢-٤-٢ دوافع المساعدات الأجنبية
١٩	٥-٢ علاقة حوالات العاملين في الخارج والمساعدات الاجنبية والبطالة:
٢١	٦-٢ الدراسات السابقة:
٢٩	الفصل الثالث: الإطار الوصفي لمتغيرات الدراسة
٢٩	١-٣ واقع مشكلة البطالة في الاردن
٣٠	١-١-٣ طبيعة القوى العاملة وسوق العمل في الاردن
٣٢	٢-١-٣ اتجاهات البطالة لدى الذكور والاناث في الاردن
٣٣	٢-٣ حوالات العاملين الاردنيين في الخارج وواقع الاقتصاد الاردني
٣٣	١-٢-٣ التوزيع الجغرافي للمغتربين
٣٥	٢-٢-٣ حجم حوالات العاملين الاردنيين في الخارج وتطورها

٣٩	٣-٢-٣ أهمية حوالات العاملين الاردنيين في الخارج بالنسبة للتدفقات المالية الاخرى
٤٠	٣-٣ المساعدات الخارجية
٤١	٣-٣-١ العوائق والقيود التي واجهها الأردن ودفعته الى الاعتماد على المساعدات الخارجية
٤١	٣-٣-٢ واقع المساعدات الاجنبية للاردن
٤٥	الفصل الرابع: منهجية الدراسة والتحليل القياسي
٤٥	١-٤ متغيرات الدراسة
٤٦	٢-٤ الاختبارات الأولية
٤٦	١-٢-٤ اختبارات جذور الوحدة (Unit Roots Tests)
٤٩	٢-٢-٤ اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني ( Lag Length Selection Test)
٤٩	٣-٢-٤ اختبار التكامل المشترك
٥٠	٤-٢-٤ اختبار كوزوم للاستقرارية ( Cusum and Cusum of square stability tests)
٥٢	٣-٤ نتائج التحليل القياسي
٥٢	١-٣-٤ اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (ADF)
٥٣	٢-٣-٤ اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني ( Lag Length Selection Test)
٥٤	٣-٣-٤ اختبار التكامل المشترك
٥٤	١-٣-٣-٤ اختبار الحدود (Bound – Test)
٥٥	٢-٣-٣-٤ تقدير المرونات في المدى الطويل
٥٦	٣-٣-٣-٤ تقدير المرونات في المدى القصير
٥٧	٤-٣-٤ اختبار كوزوم للاستقرارية
٥٨	٥-٣-٤ الاختبارات التشخيصية
٥٩	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
٥٩	١-٥ النتائج
٦٠	٢-٥ التوصيات
٦١	المراجع العربية
٦٤	المراجع الانجليزية
٦٨	الملخص بالانجليزية

## قائمة الجداول

٣٢	جدول (١-٣) معدلات البطالة حسب الجنس في الاردن
٣٦	جدول (٢-٣) حجم ونمو حوالات العاملين الاردنيين في الخارج
٤٣	جدول (٣-٣) حجم المساعدات الخارجية المقدمة للأردن
٥٢	جدول (١-٤) نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع
٥٣	جدول (٢-٤) نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني
٥٥	جدول (٣-٤) نتائج اختبار الحدود
٥٦	جدول (٤-٤) نتائج التقدير في المدى الطويل لمعادلة حجم التداول الحقيقي
٥٨	جدول (٥-٤) نتائج المرونات في المدى القصير لمعادلة حجم التداول الحقيقي
٦١	جدول (٦-٤) نتائج الاختبارات التشخيصية

## قائمة الاشكال

٣٤	الشكل (١-٣) توزيع المغتربين الاردنيين حول العالم
٣٥	الشكل (٢-٣) توزيع المغتربين الاردنيين في الخليج العربي لعام ٢٠١٣
٣٨	الشكل (٣-٣) النمو في الحوالات والنمو في الناتج المحلي الاجمالي
٤٠	الشكل (٤-٣) الاهمية النسبية لحوالات العاملين بالنسبة للتدفقات الاخري
٥٧	الشكل (١-٤) اختبار كوزوم للاستقرارية

## الملخص

الرشدان، بتول عبد القادر. حوالات العاملين في الخارج والمساعدات الخارجية وأثرهما في البطالة دراسة حالة الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، ٢٠١٩.

### إشراف: أ.د. رياض المومني

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر حوالات العاملين الأردنيين في الخارج والمساعدات الخارجية على البطالة، خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)، بالاعتماد على طريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء (ARDL).

تم اجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) لاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة، واطهرت الاختبارات أن المتغيرات تتنوع في درجة السكون بين المستوى وبين أخذ الفرق الاول، وتم اجراء اختبار كوزوم للاستقرارية (CUSUM Test) لاستقصاء استقرارية معلمات النموذج، وتبين أنها مستقرة وأن الفترة المستخدمة مناسبة ولا داعي لتقسيمها لفترات جزئية، وتم إجراء اختبار التكامل المشترك من خلال أسلوب اختبار الحدود.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر عكسي لحوالات العاملين الاردنيين في الخارج على معدل البطالة، حيث أن الزيادة في حجم الحوالات بنسبة ١% يؤدي إلى نقصان معدل البطالة بنسبة ٠,٠٨%.

كما وأظهرت ان للمساعدات الخارجية ايضاً أثراً عكسياً على معدل البطالة حيث إن أي زيادة بمقدار ١% في المساعدات تؤدي إلى نقصان معدل البطالة بنسبة ٠,٠٩%.

وفي ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج، أوصت الدراسة في النظر في السياسات والاجراءات التي تؤثر على حوالات العاملين الاردنيين في الخارج والعمل على رسم الخطط الواضحة لادارة هذه الاموال وتوجيهها الوجهة الصحيحة.

كما اوصت بتوجيه المساعدات الاجنبية واستغلالها في قنوات استثمارية وبرامج تنموية من أجل خلق فرص عمل جديدة للأيدي العاملة.

الكلمات المفتاحية: حوالات العاملين الاردنيين في الخارج، المساعدات الخارجية، البطالة، طريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة.



## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### ١-١ المقدمة

ان ما يعاينه الاقتصاد الاردني في الوقت الحاضر من ارتفاع وتفاقم نوعي وكمي لمشكلة البطالة، يؤدي الى نتيجة مفادها انه يجب العمل على حل هذه المشكلة ومكافحتها ، اذ لابد من وضع سياسات معالجة في اطار ترابطي وثيق مع مجمل الاقتصاد الوطني ومتوافق مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعد مشكلة البطالة بأشكالها المختلفة من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول ومنها الاردن، و تشكل البطالة خطورة من جهتين اولهما انها تشكل هدرا لموارد المجتمع ومن الجهة الاخرى تعتبر مؤشرا ودليلا على فشل النظام الاقتصادي في توفير الحاجات الاساسية للسكان واشباعها، وقد عانى الاقتصاد الاردني من نسب بطالة مرتفعة لوقت طويل كما تشير الارقام الرسمية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة حيث بلغ معدل البطالة حوالي ١٥,٢٧ للعام ٢٠١٦.(البنك المركزي، ٢٠١٦)

هنالك العديد من الجوانب التي من شأنها ان تؤثر على معدلات البطالة وتساهم في الحد منها مثل حجم الاستثمار المحلي والاجنبي والنمو الاقتصادي والانفاق العام والتضخم وغيرها وقد نالت الكثير من الاهتمام البحثي والاكاديمي وقد اخترت منها تلك المتعلقة بالمساعدات المالية من منح وقروض بأشكالها بالاضافة الى حوالات الاردنيين العاملين في الخارج.

ان المساعدات الخارجية عندما يتم استخدامها بطريقة كفؤة يمكن أن تكون مكملاً هاماً للحوالات المالية للعاملين في الخارج بحيث تعززان كل من الادخار والاستثمار، مما يساعد في الحد من مشكلتي الفقر

والبطالة، اذ يعتمد الاردن على المساعدات الخارجية في إدارة شؤونه المالية بشكل واضح، حيث شكلت المساعدات ما نسبته ٧% من صافي الدخل القومي الأردني في عام ٢٠١٥ كما تعتبر حوالات العاملين في الخارج من أهم مكونات الدخل القومي الأردني حيث بلغت نسبة حوالات العاملين في الخارج ١٤% من الناتج القومي الاجمالي و ٢٢% بالمتوسط من مقبوضات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لعام ٢٠١٥ (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٥)، وتلعب الحوالات دوراً هاماً في رفع المستوى الاقتصادي حيث يشكل الاردنيين العاملين في الخارج أهمية خاصة للاقتصاد الوطني إذ ان الفائدة العائدة على الاردن بسبب المغتربين الاردنيين العاملين في الخارج مرتبطة بتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية المالية، عندما يقوم المهاجرين بتحويل جزء من دخلهم الى أسرهم يمكنهم التأثير على الاستهلاك والاستثمار وفرص العمل والذي من شأنه التقليل من معدل البطالة.

#### ٢-١ مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في توضيح مدى ما تلعبه تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج والمساعدات الخارجية من دور في الحد من ظاهرة البطالة، وعلى الرغم من أهمية هذين البندين بالنسبة للاقتصاد الاردني الذي يعاني من مشاكل هيكلية إلا ان مساهمة القطاعين في الناتج القومي الاجمالي ما زالت متواضعة لذا كانت المشكلة في معرفة هذا التساؤل:

ما اثر حوالات العاملين الاردنيين في الخارج والمساعدات الخارجية في الحد من معدلات البطالة في الاردن؟

### ٣-١ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من تناولها لموضوع حيوي في الاقتصاد الاردني وما يأتي منه من نتائج قد تسهم بالحد من واحدة من اهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والتي باتت محط اهتمام الحكومة وأصحاب القرار الاقتصادي والسياسي في الاردن.

### ٤-١ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر كل من حوالات العاملين الاردنيين في الخارج والمساعدات الخارجية على البطالة للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)، وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

١. التعرف على واقع البطالة في الاردن.
٢. التعرف على واقع حوالات العاملين الاردنيين في الخارج.
٣. التعرف على واقع المساعدات الخارجية واشكالها المختلفة.
٤. التعرف على اثر كل من المساعدات الخارجية وحوالات العاملين في الخارج في الحد من معدلات البطالة في المملكة.

### ٥-١ فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى اختبار الفرضيات التالية:

١. توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين حوالات العاملين الاردنيين في الخارج ومعدل البطالة.
٢. توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين المساعدات الخارجية ومعدل البطالة.

## ٦-١ منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على استخدام المنهجين الوصفي والتحليل الكمي لدراسة وقياس أثر كل من حوالات العاملين في الخارج والمساعدات الخارجية على البطالة في الأردن خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٦، وذلك باستخدام بيانات سنوية لمتغيرات الدراسة المنشورة من قبل البنك المركزي الأردني، ودائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

## ٧-١ تسلسل الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة خمسة فصول على النحو الآتي :

**الفصل الأول:** تم عرض الإطار العام للدراسة ويشمل مشكلة الدراسة وأهمية الدراسة وأهدافها وفرضية الدراسة والمنهجية.

**الفصل الثاني:** تضمن الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، ابتداء بالنظرة العامة عن البطالة من حيث المفهوم والانواع والبطالة في الفكر الاقتصادي، إضافة الى الملامح الرئيسية لحوالات العاملين في الخارج والمساعدات الاجنبية وانعكاساتها على الاقتصاد بشكل عام.

**الفصل الثالث:** تضمن الحديث عن واقع البطالة والمساعدات الخارجية وحوالات العاملين الاردنيين في الخارج للاردن.

**الفصل الرابع:** ويشمل منهجية الدراسة وكذلك تحليل وقياس أثر حوالات العاملين في الخارج والمساعدات الخارجية على البطالة.

**الفصل الخامس:** تضمن عرض نتائج الدراسة وتوصياتها.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### ١-٢ تمهيد:

تناول هذا الفصل الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، ابتداءً بالنظرة العامة عن البطالة من حيث المفهوم والانواع والبطالة في الفكر الاقتصادي، إضافة إلى الملامح الرئيسية لحالات العاملين في الخارج والمساعدات الأجنبية وانعكاساتها على الاقتصاد بشكل عام والبطالة على وجه الخصوص، وانتهاءً بالدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع الدراسة.

#### ٢-٢ البطالة Unemployment:

تعتبر البطالة واحدة من أهم المشكلات التي تواجه اقتصاديات العالم، وذلك لأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد أخذت هذه المشكلة حيزاً كبيراً في الفكر الاقتصادي وشغلت الكثير من المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم محاولين توضيح الأسباب المؤدية إليها والعوامل التي تؤثر فيها وسبل علاجها، فكانت مسرحاً لفراغ فكري أغنى النظرية الاقتصادية بالكثير من الأفكار والنتائج.

#### ١-٢-٢ تعريف البطالة:

تعتبر البطالة من المفاهيم التي حظيت بأهمية بالغة في المجتمعات المعاصرة من حيث التحليل والبحث، لذلك نجد أنه لا تكاد تصدر مجلة علمية متخصصة في الاقتصاد أو العلوم الاجتماعية إلا وتعرضت لموضوع البطالة بالنقاش والتحليل .

وفقا لمنظمة العمل الدولية (ILO) يقصد بالإنسان العاطل عن العمل: "الفرد الذي يبلغ سن النشاط الاقتصادي ( غالبا ١٦ سنة ) ويكون قادرا على العمل ومتطلعا له وراغبا فيه، باحثا عنه ويقبله عند الأجر السائد، لكنه لا يجد فرصة للعمل". (ILO, 2015)

وتعرف البطالة على أنها "التوقف الاجباري او الاختياري للقوى العاملة في بلد ما، على الرغم من وجود قدرة ورغبة في القوى العاملة الى الاندماج في سوق العمل والانتاج". ( الوزني والرفاعي، ٢٠٠٦ )

## ٢-٢-٢ انواع البطالة:

يوجد العديد من الانواع للبطالة، اهمها:

### ١. البطالة الاحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني، أي وجود بطالة نتيجة الوقت المنقض على العمالة وهم في حالة بحث عن عمل دون ان يجدوه، وتسمى ايضا بالبطالة الانتقالية. ( Gwartney and Stroup, 2014 )

### ٢. البطالة الهيكلية:

هي البطالة التي تظهر نتيجة حدوث تغيرات في الحالة الاقتصادية مما يؤدي الى ظهور عدم توافق بين مهارات العمال والمهارات المطلوبة في مجال الاعمال والفرص الوظيفية المتاحة، وتظهر البطالة الهيكلية غالبا بسبب الركود الطويل في بيئة الاعمال مع وجود عمال دون وظائف فترة زمنية طويلة، ويؤثر هذا على العمال تأثيرا سلبيا؛ إذ يفقدون مهاراتهم الشخصية وقدراتهم على العمل ضمن مؤهلاتهم، مما يؤدي

زيادة معدل البطالة العامة (Amadeo, 2015)

٣. البطالة الموسمية:

تساوي البطالة الموسمية الفرق بين عدد العاملين المتوقع عند مستوى الانتاج المتوفر والعدد الفعلي للعاملين، فعندما تساوي الصفر فإن عدد الوظائف الشاغرة تساوي عدد العاطلين عن العمل. ( الدباغ والجرمود، ٢٠٠٣ )

٤. البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية:

البطالة الاختيارية هي وجود عدد من الافراد الذين لديهم القدرة على العمل ولا يرغبون في العمل عند مستوى الاجر السائد، ويرجع ذلك الى الرغبة في الحصول على اجر اعلى والبحث عن عمل افضل، أما البطالة الاجبارية فهي عندما يجبر العامل او يضطر الى ترك العمل لسبب او لآخر، مثل اغلاق المصانع او الافلاس ويطلق عليها ايضا بطالة نقص الطلب، ومن اهم الاسباب التي تؤدي اليها جمود الاسعار ( القرشي، ٢٠٠٧ )

٥. البطالة الدورية:

يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة الدورات الاقتصادية، عندما ينتقل الاقتصاد من حالة الانتعاش والازدهار الى حالة الانكماش والركود، وبالتالي عجز الاقتصاد الكلي عن توفير العمل لكل من يبحث عنه ويرغب فيه. (Amadeo, 2015)

٢-٢-٣ البطالة في الفكر الاقتصادي:

تناول هذا الجزء تحليل اهم النظريات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة واكثرها شيوعا بهدف الوصول الى العوامل والمتغيرات التي ادت الى ظهور هذه المشكلة وتفاقمها في العديد من البلدان مع التركيز على جانب

دور حوالات العاملين في الخارج والمساعدات الاجنبية في التقليل من حدة هذه المشكلة وعلى العلاقات التي تربط حوالات العاملين في الخارج والمساعدات الاجنبية بالبطالة من الجانب النظري.

## ٢-٢-٣-١ البطالة في الفكر الكلاسيكي:

من خلال تحليلات موجزة نجد أن الكلاسيكيون توصلوا الى امكانية حدوث ازمات انتاجية واستحالة حدوث بطالة على نطاق واسع، الا انهم لم يستبعدوا من حساباتهم امكانية حدوث بطالة اختيارية ناشئة عن تفضيلات العمال في التعطل عن العمل على انهم يقبلون بأجر منخفض، كما انهم لم يسقطوا حدوث بطالة جزئية ناشئة عن الاخطاء التي يقع فيها اصحاب العمل اثناء تقديرهم لحجم الطلب والانتاج، ومع هذا كله الا ان الكلاسيكيين اعتقدوا بأن هذه البطالة سوف تتلاشى من خلال العمل على توفير مرونة في الاسعار والاجور. (Ahiakpor, 1998)

وفي البعد السياسي والاجتماعي فقد اعطى الكلاسيكيون اهمية بالغة في تحليلاتهم لمشكلة البطالة وقاموا بربط تحليلاتهم بالتراكم الرأسمالي والمشكلة الديموغرافية والطاقة الانتاجية وكذلك النمو الاقتصادي، ورغم ما تشكله نظرية مالتس في السكان واعتبارها احدى الدعائم الاساسية التي قام عليها الفكر الكلاسيكي الا انه اختلف مع الفكر الكلاسيكي في مجال التوازن الاقتصادي، حيث افترض على قانون ساي والذي ينص على "أن الانتاج هو مصدر الطلب فعندما ينتج الفرد منتجا او خدمة ما فإنه يحصل على أجر مقابل ذلك العمل ومن ثم يستطيع أن يستخدم المبلغ المدفوع لطلب السلع والخدمات الاخرى" للأسواق واعتقد بأنه من المحتمل ان يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي اذا كان هناك قصور في الاستهلاك، ونادى مالتس بضرورة التغلب على ذلك من خلال تلافى احتمالات حدوث الازمات في الانتاج والبطالة، وقد اشار الى ضرورة خلق طرف اخر لا يعمل في مجال الانتاج تكون مهمته الاساسية تعويض النقص والقصور في الاستهلاك ليتسنى



تحقيق التوازن بين العرض والطلب الكليين، ببساطة شديدة يرى مالتس ان اي ازمة افراط في الانتاج يمكن ان يتم حلها من خلال الاستهلاك الطفيلي، غير ان العديد من علماء الكلاسيك قاموا بالرد على مالتس ومنهم ديفيد ريكاردو الذي بين ان الادخار يشبه الانفاق الاستهلاكي لان الذي يعمل على الادخار يكون هدفه النهائي استثمار ما تم ادخاره والحصول على المزيد من الارباح، وبالتالي عملية تحول للادخار الى استثمار، وعليه لا يمثل ذلك تسربا من الدخل. (مراد، ٢٠٠٩)

## ٢-٢-٣-٢ البطالة في الفكر الكينزي:

يعتبر الفكر الكينزي أول فكر متخصص في قضايا تحليل البطالة، حيث كانت القضية المحورية التي بحثها كينز هي: كيف يمكن إنقاذ النظام الرأسمالي من ويلات البطالة، وضمان تحقيق التشغيل الكامل لقوة العمل. وتقوم النظرية الكينزية على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والتركيز على جانب الطلب الكلي الفعال، وتحليل ظاهرة البطالة من منظور قصير الأجل، وقد اكتشف كينز أن الرأسمالية فقدت قدرتها الذاتية على التوازن وتحقيق التشغيل الكامل، وأن البطالة تعود إلى نقص الطلب الكلي الفعال، كما أن عدم التطابق بين الادخار والاستثمار هو أمر ممكن بسبب اتجاه معدل الربح للتناقص، نتيجة انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال وثبات سعر الفائدة، وبسبب العوامل النفسية التي تؤثر في توقعات المستثمرين، وتحد من تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الكامل للموارد، ولهذا دعا إلى تخفيض سعر الفائدة والضرائب من أجل خفض تكاليف الإنتاج، كما دعا إلى زيادة الإنفاق العام في مجال الأشغال العامة من أجل زيادة حجم الدخل والإنفاق ومن ثم زيادة تشغيل العمالة (Pederson and Lund, 1987)

ان اكثر ما يميز الكينزيون في مفهومهم للبطالة هو اختلاف تحليل دالة العرض للعمالة، اذ يفترض كينز ان العمالة ترفض ان يتم انقاص اجرهم النقدي من اجل رفع مستوى الاستخدام، في حين لهم لا يمانعون من

انخفاض اجورهم الحقيقية عند ارتفاع مستوى الاسعار مع الابقاء على الاجر ثابتا، وبذلك فإن مفهوم البطالة عند الكينزيين مرتبط بمفهوم الطلب الكلي، وعليه نجد ان كينز نادى برفع مستوى الاجور. (عيسى، وقطف، ٢٠٠٧)

#### ٢-٢-٣ البطالة عند النيوكلاسيك:

ترى مدرسة النيوكلاسيك عدم وجود بطالة إجبارية كما يرى كينز، فأنصار هذه المدرسة يرون أنه إذا توافرت عدة فروض منها: تطابق ظروف المنافسة الكاملة في سوق العمل ، التجانس التام في عنصر العمل، حرية انتقال العمل، العلم التام بأحوال السوق، فضلا عن المرونة التامة للأجور فإن البطالة الإجبارية سوف تختفي وسيضمن التخصص الأمثل للموارد وتوزيع قوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة توزيعا أمثلا.

لكن حتى بداية الثلاثينيات، كان هناك شعور عام بين أعلام الاقتصاديين لهذه الفترة بأن الأجور تفشل في الهبوط تجاوبا مع هبوط الأسعار في فترة الكساد ومن ثمة تنتشر البطالة. (Hamilton, 1988)

#### ٢-٢-٤ البطالة عند الفكر الماركسي:

يعتبر الفكر الماركسي ان البطالة هي جزء لا يتجزأ من جوهر النظام الرأسمالي الذي يقوم على أساس خلق جيش احتياطي من المتعطلين عن العمل يكونون أداة ضغط شديدة بيد الرأسمالي على العمال للقبول بأجور أقل، وبنفس الوقت يكون موردا لإمداده بما يحتاجه من ايدي عاملة، كما يعتبر أن قانون اتجاه معدل الربح في النظام الرأسمالي يميل الى التدهور على المدى البعيد وهو المسبب للأزمات الاقتصادية والبطالة، إذ يلجأ الرأسماليون لإيقاف مفعول اتجاه الاجور نحو التزايد في مرحلة الانتعاش، وذلك اما بتكثيف العمل او باستخدام الآلات بدلا من العمل الانساني، مما يؤدي الى زيادة رأس المال الثابت وانخفاض نسبي في عدد

العمال الذين يخلقون فائض القيمة، وبالتالي خفض كلفة الاجور وكل هذا يؤدي الى انخفاض معدل الربح .  
(مراد، ٢٠٠٩)

## ٢-٢-٣-٥ النظريات الحديثة المفسرة للبطالة:

نظرا للارتفاع الحاصل في معدلات البطالة، فإنه ليس بمقدور النظرية الكلاسيكية او الكينزية تفسير هذا الارتفاع الحاصل في معدلات البطالة منذ سبعينات القرن الماضي، لذلك نجد انه قد ظهرت مجموعة من النظريات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، لعل ابرزها:

### ١. نظرية البحث عن العمل:

قام مجموعة من الاقتصاديين امثال Philips و hall في سبعينات القرن الماضي بصياغة هذه النظرية، حيث ارتكزت على المشاكل والصعوبات في توفير المعلومة عن سوق العمل، وتتلخص هذه النظرية بفرضيات مفادها، أن هناك صعوبة في تحصيل المعلومة عن سوق العمل على الصعيدين: توفير المناصب و مستوى الاجر، بالاضافة الى وجود تفرغ كامل من قبل الافراد لجمع المعلومة اللازمة عن سوق العمل، وكلما كانت المدة التي يبحث فيها الفرد عن العمل طويلة كلما كان اجره المتوقع اعلى، وأن الافراد المتعطلون هم الاوفر حظا في الحصول على المعلومة عن سوق العمل، وذلك من خلال تحركهم الدائم والتواصل المستمر بأصحاب العمل. وبذلك تصبح البطالة اعتمادا على هذه النظرية استثمارا، كما وأن الحد الأدنى للأجور، ان الفرد يقبل العمل والتخلي عن البحث عندما يكون اجره اكبر او يساوي الاجر الاحتياطي.(سمية، ٢٠١٠)

## ٢. نظرية تجزئة سوق العمل:

ظهرت فكرة هذه النظرية في عام ١٩٧١ من قبل الاقتصاديين piore و doemger، وترتبط هذه النظرية بسوق العمل العالمية، والقوى العاملة، حيث قام الاقتصاديين بعمل دراسة ميدانية تبين من خلالها ان قوة العمل تعرضت لتجزئة على اساس العرق و النوع والسن والمستوى التعليمي. ( عقون، ٢٠١٠ )

تهدف نظرية التجزئة الى التحري والبحث عن اسباب التزايد والارتفاع في معدلات البطالة في ستينات وسبعينات القرن الماضي، من اجل الوصول الى تفسيرات لوجود بطالة مرتفعة في بعض القطاعات ووجود ندرة في العمالة في القطاعات الاخرى، ومن اجل ذلك قامت النظرية على افتراض نوعين من الاسواق المختلفة تماما من حيث الوظائف والخصائص، وهما:

أ. السوق الاولي: الذي يتميز بالاستقرار في الوظائف ويشمل على مجموعة من مناصب العمل ذات الدخل المرتفع، كما يستخدم فيه فنون الانتاج كثيفة رأس المال، ويحتوي على فئة عمالية ماهرة تحرص المؤسسة على الاحتفاظ بها.

ب. السوق الثانوي: يمتلك هذا السوق خصائص مختلفة تماما عن السوق الاولي، بل على العكس منه تماما من حيث الاجور والحركة المستمرة للأيدي العاملة ومحدودية الافاق للمناصب العمالية، ويستخدم هذا السوق اساليب انتاجية كثيفة الاستخدام للعمالة ويتأثر بالتقلبات الاقتصادية.

## ٣. نظرية رأس المال البشري:

على النقيض مما قاله علماء المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في اقتراحهم ( ان الانتاج في اي اقتصاد قائم على اساس المشروعات الحرة يتقلب بصورة تقترب كثيرا من حالة التوازن بين العرض والطلب

وانه وبناء على ذلك كل من يستحق عملا يحصل عليه، كما ان الاجور تهبط بازدياد العرض من العمل على الطلب منه، وبمجرد ان يصبح العمل رخيصا يجد ارباب العمل في زيادة عدد العمال جدوى لهم، وانه لا يوجد الا نوعين من البطالة هما البطالة الارادية والبطالة الاحتكاكية) فقد رأى كينز ان هذه المقولة لا تتفق مع الحقيقة، وان البطالة الموجودة لم يكن العمال سببها برفضهم للأجور الاسمية واصرارهم على الاجور الحقيقية منها. وقد تعززت نظرية كينز في موضوع البطالة بعدما اثبتت نفسها في علاج المشكلة خلال الازمات الاقتصادية، وذلك من خلال تنشيط الاقتصاد وزيادة حجم الطلب الكلي الفعال، ومن هذه المنشطات تخفيض سعر الفائدة لتخفيض تكاليف الانتاج وزيادة الانفاق على المشاريع العامة وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية مما يفسح المجال لزيادة فرص العمل.(بيضون، ١٩٩٨ )

هوجمت نظرية رأس المال البشري من عدة مدارس وكان ذلك بسبب زيادة معدلات التضخم والبطالة. ولوحظ أن هنالك اختلاف في مفهوم وحجم البطالة في الدول الرأسمالية المتقدمة ودول العالم الثالث، فهنا ترتبط البطالة بقضية التنمية والتخلف ويجمع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتختلف عما ساد في تلك الدول المتقدمة، من حيث الظروف والنشأة والعوامل والاسباب التي ادت الى ظهورها، لذلك فإن العلاج هنا يكون مختلف الى حد ما ومرتبطة ايضا بظروف هذه البلدان وطبيعتها، ولا بد من نهج وفلسفة مختلفة، وبطبيعة الحال فان الاردن من هذه البلدان التي تتمتع بظرف خاص، حيث يعتبر محدودا للموارد الداعمة لعملية التنمية، ولعل المساعدات الاجنبية وتحويلات العاملين من اهم الموارد التي يعتمد عليها الاردن كثيرا في الحد من ظاهرة البطالة.(بلول، ٢٠٠٢)

## ٣-٢-٢ حوالات العاملين في الخارج : Worker's Remittances

### ١-٣-٢-٢ تعريف حوالات العاملين في الخارج:

تعرف حوالات العاملين في الخارج على انها "حوالات جارية خاصة تشمل الاصول المالية والسلع من قبل مهاجرين او عاملين مقيمين لمدة سنة او اكثر خارج دولتهم الاصلية". ( الطبعة الخامسة، IMF ) ويعرفها اخرون على انها "مدخرات المهاجرين الذين يعملون خارج دولتهم سواء كانت عينية او نقدية وسواء قاموا بتحويلها عن طريق قنوات رسمية او غير رسمية، ويتم التحويل لسببين: مساعدة وتمويل اسرهم وكذلك الاستثمار في الاصول المالية والاستثمارية". ( السقا، ١٩٩٨ )

تعد حوالات العاملين في الخارج اكبر مصدر للعملات الصعبة في البلدان النامية، حيث تجاوزت الحوالات المالية المسجلة في البلدان النامية ١٤٨ مليار دولار في عام ٢٠١٦، ( البنك المركزي، ٢٠١٦ ) مما جعلها ثاني اكبر مصدر للتنمية بعد الاستثمار الاجنبي المباشر، واذا ما تم تضمين التدفقات عبر القنوات الغير رسمية فغنها تعتبر اكبر بكثير.

على ما يبدو أن حوالات العاملين في الخارج تنسم بالاستقرار النسبي، وقد تكون ايضا معاكسة للدورات الاقتصادية خلال تباطؤ النمو في البلد المتلقي، كما يبدو ايضا ان الحوالات موزعة بالتساوي بين البلدان النامية اكثر من اي مصدر اخر من مصادر العملات الصعبة على الرغم من ان البلدان النامية المتلقية للحوالات هي بلدان كبيرة في العادة مثل الهند والفلبين، فإن الحوالات المالية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي او من حيث نصيب الفرد كبيرة في الدول الصغيرة.

## ٢-٣-٢ انواع حوالات العاملين في الخارج:

تقسم حوالات العاملين في الخارج الى:

- الحوالات النقدية: هي حوالات مبالغ من النقد الاجنبي من قبل العاملين في الخارج الى دولهم الاصلية، وتشمل هذه الحوالات المبالغ النقدية المحولة مباشرة عن طريق البنوك الرسمية والمبالغ القادمة بصحبتهم عند دخولهم اوطانهم سواء كانت معلنة في تصريحات جمركية او غير معلنة. ( الفرجاني، ١٩٩٨ )

- الحوالات العينية: تعرف الحوالات العينية على انها كل ما يتم ادخاله من قبل المهاجرين من سلع عند دخولهم الى بلدانهم او عن طريق الشحن او البريد. ( De Hass, ٢٠٠٧ )

## ٢-٣-٣ العوامل المؤثرة في حوالات العاملين في الخارج:

يوجد نوعين من العوامل التي تؤثر في حوالات العاملين في الخارج اولهما يأخذ طابع الجزئية في التأثير، ومعظم الدراسات على هذا النوع اهتمت بالعلاقة بين الحوالات والعوامل المحددة للأفراد مثل العمر والدخل والزمن وموقع العائلة وغيرها...، اما النوع الثاني فقد اخذ الطابع الكلي في الدراسات واهتم بمستويات البيانات الكلية مثل تذبذب اسعار الفائدة ومعدلات الصرف والاستقرار الاقتصادي والسياسي. ( Ruiz and Silva, 2014 )

تختلف درجة تأثير حوالات العاملين في الخارج بالعوامل الجزئية والكلية من بلد الى اخر، وذلك نتيجة اختلاف الثقافة والفكر وانماط الهجرة وتطورات التنمية الاقتصادية ومراحلها، مما عكس اثار ومحددات جزئية للحوالات، وقد لوحظ ان هناك جدل كبير حول دوافع التحويل من قبل العاملين في الخارج، ويعتبر الايثار

اهم دوافع التحويل والذي يعرف على انه اعطاء الاولوية في التحويل لمصلحة العائلة بهدف تحسين مستواهم المعيشي، وعليه تكون متغيرات العائلة دالة المنفعة لهذا العامل، اي ان حوالات العاملين في الخارج سوف تتأثر بمتغيرات العائلة، مثلا اي انخفاض في دخل العائلة في الدولة الام سيدفع المهاجر الى مزيد من الحوالات.

ويعتبر تحقيق المنفعة الذاتية والاستثمار في الدولة الام من العوامل المرتبطة بتحقيق الذات ودافع اخر للتحويل، وعليه فإن اي تغير في توقعات العائد على الاستثمار سوف يغير في قيمة الثروة وفي مستوى الحوالات. (Ruiz and Silva, 2014).

## ٢-٣-٤ استخدامات حوالات العاملين في الخارج:

يوجد العديد من الاستخدامات لحوالات العاملين في الخارج، أهمها:

- توفير احتياجات افراد اسرهم بشكل عام، وفي هذه الحالة تكون منفعة الاسر في الدولة الام كامنة بمدى رفاهية العامل ومحددة لها.
- الدوافع الذاتية المتمثلة في الرغبة في الاستثمار وتوفير ميراث للأبناء ورفع المكانة الاجتماعية والنفوذ السياسي والاجتماعي عند عودته الى وطنه. ( De Hass, ٢٠٠٧ )

## ٢-٤ المساعدات الأجنبية Foreign Aid :

تعرفها لجنة المساعدات التنموية OECD بأنها "تدفقات مالية ومساعدات تقنية وبضائع مقدمة من الحكومات او وكالاتها الى الدول النامية، وتهدف الى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي وتكون



على شكل منح او قروض مدعومة واذا كانت قرض فإنه يجب ان يكون على الاقل ٢٥% من قيمة القرض منحة."

ويشار الى المساعدات الاجنبية باسم المعونة الخارجية وهي الاموال التي يحولها بلد ما طوعا الى بلد آخر والتي يمكن ان تتخذ شكل هبة او منحة أو قرض ، في الولايات المتحدة يشير هذا المصطلح عادةً الى المساعدة العسكرية والاقتصادية التي تقدمها الحكومة الفيدرالية لحكومات أخرى (Lancaster, 1992)

ويعرفها اخرون على انها موارد مقدمة من حكومات صديقة او منظمات غير حكومية او افراد او مؤسسات مجتمع مدني، وهي عبارة عن موارد مؤقتة لا يمكن الاعتماد عليها لارتباطها بظروف خاصة. ( عبد الحميد، ٢٠٠٥ )

## ٢-٤-١ انواع المساعدات الأجنبية:

(١) المساعدات الاجنبية حسب طبيعتها، نذكر منها (Brautigam, 2004):

أ. المنح: تتمثل في انها مجموعة من الموارد التي لا ترد ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية، بوصفها هبة خالصة وبالتالي لا تمثل التزام يدفع مستقبلياً.

ب. القروض الميسرة: هي قروض غالبا ما تكون اقل بالنسبة لسعر الفائدة واطول في فترات السماح تحكمها قواعد واسس مختلفة عن تلك الموجودة في الاسواق من حيث سعر الفائدة وفترات السماح والسداد.

ج. المساعدات النقدية: هي مبالغ يتم تحويلها وتكون غالبا بعملة الدولة المانحة.

د. المساعدات العينية: تتمثل في السلع الغذائية والزراعية واشباهها.

٢) المساعدات الاجنبية حسب مصادرها ( شريم، ١٩٩٦) وتقسم الى:

أ. مساعدات احادية المصدر او الثنائية: هي مساعدات مستندة الى العلاقات الثنائية بين الدولة المانحة والمستفيدة.

ب. المعونات متعددة المصادر او الجماعية: هي المساعدات التي تقدمها الهيئات الدولية او المتخصصة في التنمية، مثل صندوق النقد.

٣) المساعدات الاجنبية حسب التصرف بها (درويش، ١٩٩٣):

أ. المساعدات المقيدة: في هذا النوع يتم الاشرط على الدولة المستفيدة استيراد خدمات معينة من الدولة المانحة او يتم ربطها في قطاع معين.

ب. المساعدات غير المقيدة: على العكس تماما من المساعدات المقيدة، فإنه يتم ترك حرية التصرف بالمساعدات للدولة المستفيدة.

## ٢-٤-٢ دوافع المساعدات الأجنبية:

يوجد ثلاثة دوافع رئيسية للمساعدات، هي:

١. الدافع السياسي: يعتبر رسم السياسات الخارجية للدول المانحة من اهم دوافع المساعدات الاجنبية،

ويتم ذلك من خلال تقديم الدعم للدول الصديقة والمالية، او محاولة اجبار دول على سياسة ما او

التخلي عن تنفيذ سياسة معينة، بمعنى آخر يتم تقديم الاموال بهدف مطالب سياسية. ( عبد الدايم،

(٢٠١٢)

٢. الدافع الاقتصادي: يعتبر هذا الدافع من الدوافع التي لا يمكن اغفالها وذلك للدور الكبير الذي تلعبه

المساعدات الاجنبية في تحقيق مصالح اقتصادية للدول المانحة، ويوجد العديد من الامثلة والتجارب

العالمية في هذا الخصوص، فمثلا حققت الولايات المتحدة الامريكية فائض تجاري مع مصر وصل الى ٤٥ مليار دولار في حين لم تتجاوز مصر ٧ مليارات دولار نتيجة ربط الولايات المتحدة الامريكية مساعداتها بقيام شركات امريكية بتنفيذ المشروعات المرتبطة بتلك المساعدات. ( لبد، ٢٠٠٤ )

٣. الدافع الانساني: ان المساعدات الانسانية تأخذ بعين الاعتبار انقاذ الارواح نتيجة تعرضها لكوارث طبيعية او حروب، بالإضافة الى العمل على تخفيف حدة ومعاناة المتضررين وصون كرامة الانسان ودعم حقوقه وذلك عن طريق اقامة وتعزيز المؤسسات الديموقراطية والهياكل الاساسية والوطنية لدعم هذا الحق وذلك عن طريق تلقي المساعدات اللازمة لتحقيق هذا الشيء. (العمرو، ٢٠٠٤)

من خلال ما سبق يمكن اعتبار المساعدات الاجنبية مصدر مهم للتمويل، وان هناك العديد من الدوافع للمساعدات والاعانات، ولكن ما يمكن استيعاؤه، ان العطاء بدون ثمن هو اسمى التصرفات الانسانية والذي من غير المتوقع ان تكون الدول المتقدمة قد وصلت لهذه المرتبة في ظل بحثها عن المصالح الشخصية والتأسيس لمشاريعها المستقبلية، وان تلك المساعدات تسير وفق مصالح استراتيجية. كما انه يمكن اعتبار المساعدات الاجنبية حلا غير مؤلم للدول التي تقتقر الى تكوين رأسمالي جيد.

## ٢-٥ علاقة حوالات العاملين في الخارج والمساعدات الاجنبية والبطالة:

كانت الادبيات المتعلقة بالعلاقة بين المساعدات الاجنبية وحوالات العاملين في الخارج والمدخرات والاستثمار في البلدان النامية وفيرة للغاية خلال العقدين الماضيين، حيث كانت هذه الادبيات تبحث على المستويين الجزئي والكلي وكذلك الاقليمي او الوطني، ومع هذا كله إلا ان النتائج كانت مختلطة ومختلفة اختلافا كبيرا بناء على اختلاف العينات وطريقة القياس المستخدمة من قبل الباحثين وقد بين (Fry,1978)

و (weisslcof,1972) و (Gupt and Islam,1983) ان تأثير المساعدات الاجنبية على الادخار هو عكسي.

يمكن ان تكون المساعدات الخارجية ذات حضور في الوقت المناسب، إذ انها تأتي لتحسين ومعالجة المواقف العاجلة بحيث أنها يمكن أن تغير الظروف في طرق مستدامة متعددة الاجيال، عبر استثمارها في قنوات من شأنها دعم مجالات متعددة مثل التعليم وتحسين نوعية الحياة، فإذا ما تم استخدام هذه المساعدات بطرق تساعد على تشجيع النمو في الناتج المحلي الاجمالي فإن هذا سينعكس حتما على معدلات البطالة من حيث خلق فرص عمل جديدة. (Hansen and Tarp, 2000)

ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة ( المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٠)، تعد البطالة احد العوامل الرئيسية الدافعة للهجرة الدولية، وبالتالي فإنه من المتوقع ان نرى علاقة ايجابية بين البطالة والهجرة.

اما في مجال البحوث عن الهجرة والتنمية، فقد اشار العديد من الباحثين الى ان الطريقة التي ينفق بها العاملين في الخارج وعائلاتهم حوالاتهم المالية لها تأثير كبير على تنمية الاقتصادات المحلية، الا انه في سبعينات وثمانينات القرن الماضي لم تجد الابحاث والدراسات علاقة ايجابية بين حوالات العاملين في الخارج والتنمية، مبررة ذلك بأن التحويلات المالية تستخدم للاستهلاك سواء الغذاء او اللباس وغيرها، اضافة الى استثمارات غير انتاجية وسداد الديون، ولا يعتبر هذا الانفاق ذو تأثير ايجابي يذكر على التنمية. ويشير (Rempel and Lobdell,1978) الى ان الحوالات يتم تخصيصها بشكل اساسي للاحتياجات الاستهلاكية اليومية، ويقدر (Lipton,1980) ان مشتريات السلع الاستهلاكية المتعلقة بالاحتياجات اليومية تمتص حوالي ٩٠% من التحويلات المستلمة.

يفترض اصحاب النظرية النيوكلاسيكية ان الحوالات المالية تعمل على رفع الاجور المنخفضة، كما انها تعمل على تنشيط المشاركة في سوق العمل. وفي افتراض اخر يوجد هناك فجوة بين الهجرة والوقت الذي تبدأ فيه الحوالات بالتدفق، وخلال ذلك فإن رحيل المهاجرين قد يجبر افراد العائلة الباقين على العمل بشكل اكبر لتعويض الدخل الضائع، وقد يختار افراد الاسرة المهاجرة العمل بشكل اكبر لتحمل تكاليف الهجرة المتكبدة. (Binzelmm, Assaad, 2011)

وتوفر الحوالات المالية رأس المال اللازم لبدء مشاريع تجارية صغيرة وبالتالي زيادة العمالة في الاسر المهاجرة في الداخل والخارج، كما يمكن ان تشجع حوالات العاملين في الخارج الاسر المجاورة غير المهاجرة على العمل اكثر لمساعدة افراد اسرها على الهجرة بعد ان يدركوا فوائد الهجرة. (Posso, 2012).

## ٢-٦ الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع حوالات العاملين في الخارج والمساعدات الاجنبية وأثرها على النمو الاقتصادي وعلى متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل عام، لكنه نجد أن هناك عدد قليل من الدراسات التي ركزت على اثرها على البطالة بشكل خاص سواء على الصعيد المحلي او العالمي، كما نجد ان هناك ندرة في الدراسات التي جمعت موضوع الحوالات والمساعدات واثرها على البطالة، وعليه يمكن أن نورد في هذا الجزء من الدراسة أهم ما جاء في تلك الدراسات من نتائج وتوصيات تتعلق بموضوع الدراسة التي نقوم بها، إضافة الى التطرق الى المنهجيات المستخدمة في هذه الدراسات احياناً.

بحثت دراسة (Azizi (٢٠١٧) في تأثير حوالات العاملين على رأس المال البشري وعرض العمالة باستخدام بيانات لـ ١٢٥ دولة نامية من العام ١٩٩٥ - ٢٠١٥ ويعتبر هذا الموضوع من وجهة نظر الباحث من

المواضيع غير المستكشفة على المستوى الكلي، ويرجع ذلك الى عدم تجانس الحوالات والصدمات في وضع الادوات لحل هذه المشكلة، ولمعالجة عدم التجانس قام الباحث بتقديم الحوالات المالية واستخدامها كمؤشرات مرجعية لمتوسط البلدان المرسله للحوالات، ثم استخدم هذه المؤشرات المرجحة كأدوات للحوالات المالية، وأشارت النتائج الى ان الحوالات المالية تزيد من النفقات الصحية للفرد وتقلل من انتشار نقص التغذية ونقص الغذاء ومعدل وفيات الاطفال كما تعمل هذه الحوالات على رفع معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدل اكمال الدراسة والالتحاق بالمدارس الخاصة، علاوة على ذلك فإن الحوالات تعمل على تقليل معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، ولكنها لا تؤثر على معدل مشاركة القوى العاملة للذكور.

و جاءت دراسة **Karymshakov وآخرون (٢٠١٦)** إلى التحقق في أثر التحويلات المالية من الهجرة الدولية على العرض المهني للشباب (البطالة)، حيث تم تحليل عرض العمالة على صعيدين، الصعيد الواسع وهو الخيارات المهنية، وعلى الصعيد الضيق ساعات العمل ضمن كل الخيارات المهنية، وتم استخدام تحليل بيانات عام ٢٠١١ في جمهورية قيرغيزستان، وجاءت نتائج الدراسة التجريبية الى أن التحويلات المالية للعاملين في الخارج تؤثر على معدل العمالة للشباب، وخلافاً للنتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات السابقة، لم تجد هذه الدراسة أي دليل قوي على أن الحوالات للعاملين في الخارج تقلل من عرض العمالة، ومع ذلك، فإن زيادة احتمالية وجود الشباب كعامل مساهم في الأسرة لا تعني بالضرورة زيادة إنتاجية القوى العاملة، وليس هناك ما يكفي من الأدلة على أن عودة العاملين من الخارج تحد من عرض العمالة المحلية ويمكن تصعيد ذلك أي بمعنى آخر يمكن أن يزيد من عرض العاملين وهذا يساهم في زيادة معدلات البطالة (عرض العمالة)، وعلاوة على ذلك، فإن الفتيات أكثر ميلاً إلى الأعمال التي تساهم في الأسرة على حد سواء في الصعيدين الواسع والضيق، وتلخصت نتائج الدراسة في أن حوالات العاملين من الخارج تساهم في تقليل

عرض العمالة المحلية، وذلك من خلال زيادة الدخل القومي واستحداث مشروعات جديدة تحد من ذلك العرض.

اما دراسة **Azam** وآخرون (٢٠١٦) فقدهدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحويلات المالية الخارجية إلى جانب بعض المتغيرات الأخرى مثل (المساعدات الخارجية والديون ورأس المال البشري والتضخم والدخل) على التخفيف من وطأة مشكلتي الفقر والبطالة في ٣٩ بلداً، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل والمرتفعة الدخل، واستخدمت هذه الدراسة بيانات تغطي الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤، وكشفت تقارير وزارة الشؤون المالية والإدارية أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر والبطالة. وتبين أن التحويلات الخارجية لها أثر إيجابي على التخفيف من حدة الفقر والبطالة وذات دلالة إحصائية فقط بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، وتنصح هذه الدراسة واضعوا السياسات إلى وضع سياسة مناسبة لترشيد الاعتماد على المعونة الخارجية والتخفيف من وطأة الفقر والبطالة والتركيز على حوالات العاملين في الخارج وذلك للحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

وفي دراسة **Asad** وآخرون (٢٠١٦) فقد هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح العلاقة بين تحويلات العاملين في الخارج والنمو الاقتصادي جنباً إلى جنب مع هجرة اليد العاملة في باكستان، كما درست العلاقة بين تحويلات العاملين والبطالة والتفاعل بين البطالة والنمو الاقتصادي، واستخدام السلاسل الزمنية السنوية من عام ١٩٧٥ إلى عام ٢٠١٠ لأغراض التحليل، وتم تطبيق تقنية التكامل المشترك "جوهانسن وجوسيليوس"، ونموذج المعادلات المتزامنة المتكررة لتحليلها، وتبين من النهج المشترك بين المتغيرات المتعددة والمتغيرات الثنائية وجود علاقة طويلة الأجل بين تحويلات العاملين والنمو الاقتصادي في باكستان، وأشار التكامل المشترك بين المتغيرين إلى أن النمو الاقتصادي له علاقة طويلة الأمد مع هجرة الأيدي العاملة والبطالة،

وهناك علاقة طويلة الأجل بين تحويلات العاملين والبطالة ورأس المال البشري، ويظهر اختبار "جرانجر" للسببية أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين تحويلات العاملين والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين هجرة اليد العاملة والبطالة إلى النمو الاقتصادي، وبالمثل، فإن السببية الأحادية الاتجاه تنطلق من تحويلات العاملين إلى مستوى البطالة في البلد، وأظهرت نتائج نموذج المربعات الصغرى أن تحويلات العاملين لها أثر إيجابي كبير على الاستهلاك وأن الاستهلاك بدوره له أثر إيجابي كبير على النمو الاقتصادي، وأيضاً على تقليل البطالة.

وهدفت دراسة (Alghamdi ٢٠١٦) إلى التحقيق في الحجة القديمة حول ما إذا كان للمساعدات الخارجية دور في تعزيز النمو الاقتصادي على وجه التحديد. وقد أجريت الدراسة على مالواي خلال الفترة الزمنية ١٩٦٠-٢٠١٢ وأشارت الدراسة إلى أن المساعدات الخارجية لها تأثير سلبي وبشكل مباشر كبير على النمو، حيث تم اختبار الفرضية على ثلاثة نماذج متميزة للتأكد ما إذا كان اختبار النموذج مهماً. وعلى الرغم من ذلك فقد أكدت جميع النماذج ومن خلال التلميح إلى أن زيادة المساعدات يعمل على زيادة الاستهلاك الحكومي بدلاً من الاستثمارات، وأكدت أيضاً أن المساعدات الخارجية تؤدي إلى المرض الهولندي في إفريقيا وإلى أن فعالية المعونات ظرفية. وأوصت الدراسة إلى أن السياسة المناسبة هي توجيه المساعدات الخارجية نحو الاستثمارات لتعويض الآثار السلبية لها ويجب على مالواي تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية.

وسعت دراسة (Ezenkwe و Uzonwenn ٢٠١٥) إلى إجراء تحليل لتأثير المساعدات الخارجية على توليد رأس المال في نيجيريا في الفترة ١٩٨٠-٢٠١٣، حيث تم الاعتماد على طريقة الانحدار الخطي باستخدام (OLS) الاعتيادية.



واظهرت النتائج المستسقة الى ان المساعدات الخارجية الاجنبية ساهمت سلبا في توليد رأس المال في نيجيريا والمتغير المصاحب لها ( الدين الخارجي) والذي كان له اثر سلبيا في توليد رأس المال، حيص فسرا حوالي ٤٦% من التغير الحاصل في المتغير التابع، لذلك اوصت الدراسة بأن تتجنب نيجيريا بشكل قاطع قبول المساعدات الخارجية من الدول المتقدمة، حيث انها تعمل على خفض قيمة الاقتصاد وتعرضه للسيطرة الخارجية والى التلاعب بالسياسات الاقتصادية وانها لا تبشر بالخير من حيث الدخل والاستدامة الاقتصادية.

وبحثت دراسة (٢٠١٥) **Emerole و Odionye** في تأثير حوالات العاملين في الخارج على الاقتصاد النيجيري، حيث اشار الباحث الى ان هناك طفرة عالمية في تدفقات الحوالات المالية والعواقب المزدوجة للهجرة على التنمية الاقتصادية، وعليه فإن هناك حاجة للحصول على معلومات يستند اليها لتشكيل وصياغة سياسات بشأن تأثير الحوالات على الاقتصاد النيجيري. وقد تم استخدام نموذج **ARDL**، وقد اظهرت النتائج ان تدفق الحوالات المالية الدولية لها اثر ايجابي وكبير على الاقتصاد النيجيري، واظهرت كذلك وجود علاقات توازنه طويلة الاجل بين الحوالات المالية والاقتصاد النيجيري، واقترح اختبار **ADF** ان سلسلة التحويلات المالية في النموذج تسير عشوائيا في مستواها، بينما اظهر اختبار **CUSUM** ادلة على وجود استمرار طويل الامد لمعلمات النموذج.

وهدف دراسة (٢٠١٤) **MOSSIE** الى البحث في اثر المساعدات الخارجية على الاستثمار الخاص المحلي في ٩ دول افريقيا الشرقية باستخدام منهجية **OLS** الديناميكية وخلال الفترة ١٩٧١-٢٠١٢، بالإضافة الى انها حاولت التحقيق في الخصائص الانتقائية وسلوك المساعدة المشروط بتفاعله مع الاستثمار الاجنبي المباشر ومتغير السياسة العامة، وتشير النتائج الى ان المساعدات الخارجية لها تأثير سلبي كبير على مستوى البلدان معا وعلى مستوى كل بلد لوحده باستثناء بلد واحد ( كينيا)، ولكن عندما

تتفاعل مع الاستثمار الاجنبي المباشر تكون النتيجة ايجابية الى حد كبير، ويشير الباحث الى ان قضية تأثير المساعدات الخارجية على الاستثمار الخاص المحلي مثيرة للجدل والى ان العديد من الاقتصاديين اشاروا الى ان المساعدات لها تأثير ايجابي عبر التخفيف من فجوات الادخار والفجوات التجارية في البلدان النامية، في حين اتخذ اخرون موقفا مؤثرا بأن المساعدات الخارجية لها اثر عكسي من خلال توليد تأثير المرض الهولندي وتشجيع الفساد من خلال أنشطة البحث عن الايجار وعن طريق اضعاف المؤسسة، ويشير اخرون الى ان المساعدات الخارجية ذات علاقة ايجابية مع الاستثمار الخاص المحلي في البلدان النامية اذا كانت مشروطة بسياسات ومؤسسات جيدة.

أما دراسة (Baldé ٢٠١١) فقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأثر الاقتصادي الكلي للتحويلات المالية للعاملين في الخارج على المدخرات والاستثمار في جنوب أفريقيا (دول الصحراء الكبرى)، كما تحلل فعالية التحويلات المالية للعاملين في الخارج والمساعدات الخارجية في تعزيز المدخرات والاستثمار، وتكونت عينة الدراسة من ٣٤ بلداً من بلدان جنوب أفريقيا خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن التحويلات المالية والمساعدات الخارجية تعززان المدخرات والاستثمار، ولكن التحويلات المالية للعاملين في الخارج أكثر فعالية، وتزيد معاملات التحويلات من ٦ إلى ٧ مرات عن المعونات الخارجية وإن زيادة التحويلات بنسبة ١٠٪ تزيد من الوفورات بنسبة ٧٪ والاستثمار بنسبة ٦,٥٪، في حين أن الزيادة بنسبة ١٠٪ في المساعدات الخارجية تزيد من المدخرات والاستثمار بنسبة ١,٦٪ و ١٪ على الترتيب. ووفقاً لهذه النتائج، فإن التحويلات للعاملين في الخارج كانت أقل أهمية من حيث الحجم والنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان عينة الدراسة، وتكون أكثر فعالية في تعزيز المدخرات والاستثمار في جنوب أفريقيا أكثر من المساعدات الخارجية، وتساعد التحويلات المالية للعاملين في الخارج في تخفيف قيود السيولة عند

استثمارها، وبذلك تساعد في تقليل نسب البطالة بشكل عام من خلال الاستثمارات باستخدام الحوالات الخارجية من قبل الأسر التي تعتمد عليها، أيضاً تساعد المعونات الخارجية في دعم الأسر الضعيفة مالياً بالحصول على دخل أعلى في حالة توزيعها بطريقة كفوة.

وفي دراسة **Khuhro وآخرون (٢٠١٠)** تم التركيز في هذه الدراسة على تحليل آثار المعونة الخارجية على عدم المساواة في الدخل، واستخدمت الدراسة بيانات سنوية لمدة ١٣ عاماً لـ ٤٣ بلداً (من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى)، وقد بينت الدراسة ان العلاقة بين المساعدات الخارجية والدخل غير واضحة تماماً، وتم الاعتماد على تحليل (Panel Data Analysis)، وذلك لمراعاة اختلافات دول عينة الدراسة وكذلك الاختلافات في الدخل بين هذه البلدان. وأظهرت نتائج الدراسة وجود دليل علمي على أن المساعدات الخارجية تساهم في تحسين الرفاه في الدخل مما يؤدي إلى استحداث مشاريع جديدة تساهم في الحد من مشكلة البطالة في حالة وجود توزيع عادل في تلك الدول.

وهدفت دراسة **Christofidesa وآخرون (٢٠٠٩)** إلى تحليل أثر هجرة العمالة على البطالة، ومشاركة القوى العاملة، والعمل بدوام جزئي في قبرص، باستخدام بيانات القوى العاملة للاتحاد الأوروبي للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٥. تم فحص هذا بشكل عام، وحسب الفئة العمرية، أو التعليم، والمستوى المعيشي. بمعنى أدق هجرة العاملين تعني العاملين في الخارج ومدى مساهمتهم في زيادة الدخل القومي في قبرص، عن طريق استحداث مشاريع جديدة تحد من مشكلة البطالة ودراسة أثرها. وأظهرت هذه الدراسة أن هجرة العاملين إلى الخارج لا تؤثر على إجمالي البطالة أو المشاركة الإجمالية للقوة العاملة في قبرص. ويبدو أن العمل بدوام جزئي يتأثر بشكل كبير.

وهناك على المستوى المحلي دراسة زغلول، (١٩٨٤) والتي ركزت على بيان أثر حوالات العاملين في الخارج على متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل عام في الاردن، حيث هدفت الى بيان أثر الحوالات على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الاستهلاك والصادرات والاسعار والاستثمار، واتبع الباحث النماذج القياسية لبيان ذلك الاثر، اما نتائجها فأظهرت ان هنالك معدلا مرتفعا للارتباط بين حوالات العاملين ومتغيرات الاقتصاد الكلي، بالإضافة الى الاثر الايجابي لحوالات العاملين على تحفيز الاستثمار والاستهلاك، وان جزءا كبيرا من حوالات العاملين في الخارج تتجه نحو الاستثمارات في شتى القطاعات، والى الاستهلاك الخاص.

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وجد الباحث ان الدراسات العربية كانت غائبة. وأن الدراسات على المستوى المحلي شبه معدومة بحيث لم يجد الباحث أي دراسة تطرقت لقياس أثر حوالات العاملين في الخارج والمساعدات الخارجية في البطالة في الاردن بالتحديد وبشكل خاص وتفصيلي، لذا تكون ميزة هذه الدراسة بأنها الاولى محليا في قياس هذا الاثر وذلك بحسب علم الباحث، كما وامتازت بطول الفترة المستخدمة في التحليل حيث امتدت فترة الدراسة الى ٢٦ عام.

## الفصل الثالث

### الإطار الوصفي لمتغيرات الدراسة

سوف يتم في هذا الفصل التطرق الى واقع حوالات العاملين الاردنيين في الخارج و المساعدات الخارجية، وذلك على النحو التالي.

#### ٣-١ واقع مشكلة البطالة في الاردن:

إن تعرض الاردن في فترة نشوءه الى العديد من المشاكل الاقتصادية المتزامنة مع الهجرات الاجبارية للأعوام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ بالإضافة الى العام ١٩٩٠ أدت بدورها الى الزيادة في عدد السكان وأضافت اعباءً سياسية واقتصادية على كاهل الاردن نظرا الى انه بلد محدود المصادر وكان اعتماده الاكبر على حوالات العاملين في الخارج اضافة الى المنح والمساعدات التي يتلقاها من الخارج.

يوجد العديد من الاسباب التي أدت بدورها الى تفاقم مشكلة البطالة في الاردن ويمكن أن تعود الى عوامل داخلية وأخرى خارجية لعل من أهمها؛ التباطؤ في معدلات النمو في الاقتصاد الوطني منذ بداية عقد الثمانينات، وايضا الازمة التي شهدتها الاردن في عام ١٩٨٨ والتي رافقها انخفاض في قيمة الدينار الاردني مقابل الدولار الامريكي والذي دفع الاردن الى تبني سياسة نقدية متشددة تهدف الى تحقيق الاستقرار في سعر الصرف والمحافظة على موجودات الاردن من العملات الصعبة وضبط التضخم عند مستويات منخفضة، الا ان هذه السياسة المتشددة نتج عنها تخفيض في حجم الطلب الكلي وزيادة معدل البطالة (النبهان، ١٩٩٦)

ولعل التراجع في فرص التوظيف في الاقتصاد الاردني مقابل النمو في حجم القوى العاملة الذي شهده سوق العمل أمر ساهم في ازدياد معدل البطالة اذ حدث اشباع في القطاع الحكومي العام والذي كان يعتبر قطاع التشغيل الرئيسي للأيدي العاملة الاردنية، بالإضافة الى عدم ملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل الاردني حيث من الملاحظ أن هنالك أعدادا متزايدة للطلبة من خريجي الجامعات من تخصصات عالية لا يوجد طلب عليها في سوق العمل المحلي (عميرة، ١٩٩٣).

### ٣-١-١ طبيعة القوى العاملة وسوق العمل في الاردن:

مر الاقتصاد الاردني بمختلف التغيرات من حيث حجم القوى العاملة وطبيعتها نظرا الى انه اقتصاد يتسم بصغره لذلك فهو معرض للتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية على الصعيدين العالمي والمحلي.

قد شهد الاردن جملة من الظروف في العام ١٩٩١ بسبب أزمة الخليج والتي رافقها ارتفاع في معدلات البطالة بين الايدي العاملة وذلك يعود الى رجوع الكثير من العاملين في الخارج بسبب تلك الازمة مما تسبب بانقطاع حوالاتهم ايضا، بالانقال الى العام ٢٠٠٠ والذي كان أفضل بالنسبة للأعوام السابقه له إذ عاد الطلب الخارجي على الايدي العاملة الاردنية الى الارتفاع وعليه فقد شهد الاردن في هذا العام انخفاضا في معدلات البطالة ومعدلات التضخم (عثامنة، ٢٠٠٦)

أما بالنسبة للفترة اللاحقة من الاعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٨ فقد اكتسبت طابعا من الجمود وباتت مؤشرات سوق العمل الاردني توصف بأنها هيكلية، حيث من النادر ما شهدت هذه المؤشرات تطورا ايجابيا بغض النظر عن حالة النشاط الاقتصادي الكلي، فعلى الرغم من تحقيق الناتج المحلي الاجمالي لمعدلات نمو مرتفعة نسبيا خلال هذه الفترة، حيث تراوحت معدلات النمو الحقيقي ما بين ٥% - ٨% وصولا الى الفترة التي اعقبت اندلاع الازمة المالية العالمية، والتي ادت الى تباطؤ كبير في معدلات النمو، حيث كانت مؤشرات

سوق العمل تنذر بالخطر، فقد كان معدل نسبة مشاركة الاردنيين واحدا من أدنى المعدلات في العالم، كما واستقرت نسبة البطالة عند معدلات مرتفعة نسبيا تراوحت ما بين ١٢%-١٥% حتى عام ٢٠٠٨ قبل ان تحقق ارتفاعا نتيجة الضغوط على سوق العمل بسبب التباطؤ الملحوظ في وتيرة النشاط الاقتصادي.

( الشوملي، ٢٠١٦ )

أما في العام ٢٠١٠ بدأ النمو الاقتصادي بالارتفاع بعد تأثره بالازمة المالية في حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في عام ٢٠١٠ حوالي ٣,١% مقابل ٢,٨ للعام ٢٠٠٩ كما انخفضت معدلات البطالة الى ١٢,٥% مقابل ١٢,٩% (البنك المركزي، ٢٠١٠)

بدأت ازمة اللجوء السوري الى الاردن واكتضت معها الاحداث السياسية في عام ٢٠١١ ومع ارتفاع اعداد السكان والمقيمين داخل الاردن ازدادت معدلات البطالة بالمقارنة مع العالم، اما في ٢٠١٣ سجل الاردن ارتفاعا في معدلات النمو الاقتصادي، الا ان معدلات البطالة لم تتأثر بهذا النمو الاقتصادي فقد استمرت بالارتفاع، اما في عام ٢٠١٤ فقد طرأ انخفاض في معدلات البطالة الى حوالي ١١,٩% (البنك المركزي، ٢٠١٤)

وحتى العام ٢٠١٦ ارتفعت معدلات البطالة بشكل ملحوظ حيث بلغت في هذا العام حوالي ١٥,٣% ولعل هذا عائد على عدم مقدرة الاقتصاد الاردني على خلق واستحداث فرص عمل جديدة بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي وبسبب اضطراب سوق العمل لوفرة الايدي العاملة الناتجة عن مزاحمة العمالة الوافدة للعمالة المحلية ( البنك المركزي، ٢٠١٦ ) .

### ٣-١-٢ اتجاهات البطالة لدى الذكور والاناث في الاردن:

يبين الجدول (١-٣) أدناه معدل البطالة لدى الذكور كنسبة مئوية من اجمالي القوى العاملة للذكور، ومعدل البطالة لدى الاناث كنسبة مئوية من اجمالي القوى العاملة للاناث في الاردن للمدة (١٩٩١-٢٠١٦).

#### الجدول (١-٣)

##### معدلات البطالة حسب الجنس في الاردن

السنة	معدل البطالة للاناث %	معدل البطالة للذكور %
1991	35.12	17.69
1992	36.33	17.90
1993	34.87	17.41
1994	32.06	16.04
1995	25.64	12.86
1996	24.00	12.06
1997	23.85	11.99
1998	23.47	11.87
1999	23.23	11.79
2000	23.63	12.02
2001	26.30	12.80
2002	26.85	13.28
2003	26.33	12.58
2004	26.17	12.63
2005	25.80	12.95
2006	24.71	12.12
2007	23.14	10.97
2008	23.21	10.52
2009	22.92	10.74
2010	21.88	10.46
2011	21.67	10.96
2012	20.90	10.28
2013	22.24	10.57
2014	20.83	10.01
2015	22.65	11.04
2016	25.70	13.06

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي



يشير الجدول الى أن معدلات البطالة لدى الجنسين في تزايد خلال فترة الدراسة الا ان معدل البطالة للاناث اكثر تذبذباً منها لدى الذكور وأن معدلات البطالة للاناث كانت دائماً اعلى من معدلاتها للذكور.

### ٢-٣ حوالات العاملين الاردنيين في الخارج وواقع الاقتصاد الاردني:

شهد الاقتصاد الأردني ازدهاراً واضحاً ونمواً على الصعيد الكلي بالتزامن مع الانتقال النوعي الذي كان بسبب نفط الخليج العربي ، وما نتج عنه من ارتفاع في حوالات العاملين الأردنيين في الخليج العربي وزيادة استثمارهم في الأردن. (Maciejewski and Mansur, 1996)

ومن هنا نشأ الاهتمام من قبل الحكومة الأردنية إلى ما يعد من أهم المصادر الرئيسية لتكوين الاحتياطات من العملات الأجنبية والتي لها الدور الكبير في تمويل الحساب الجاري، وتدعيم وتعزيز ميزان المدفوعات وزيادة في الطلب على الدينار الأردني والتقليل من الحاجة إلى الديون والمساعدات الخارجية، حيث صبت مساعيها إلى توفير الحوافز والتسهيلات اللازمة لمرسلي حوالاتهم إلى الأردن، وإعطائهم الاعفاءات وكل ما هو ضروري من أجل المحافظة على تدفق نسبي من هذه الحوالات، والعمل على بثها في قنوات تساهم في استغلالها بالشكل الأمثل، متضمناً برامج عمل تشمل مشروعات للاستثمار فيها وتنشيط القطاعات الاقتصادية المتنوعة وتحقيق معدلات نمو عالية .

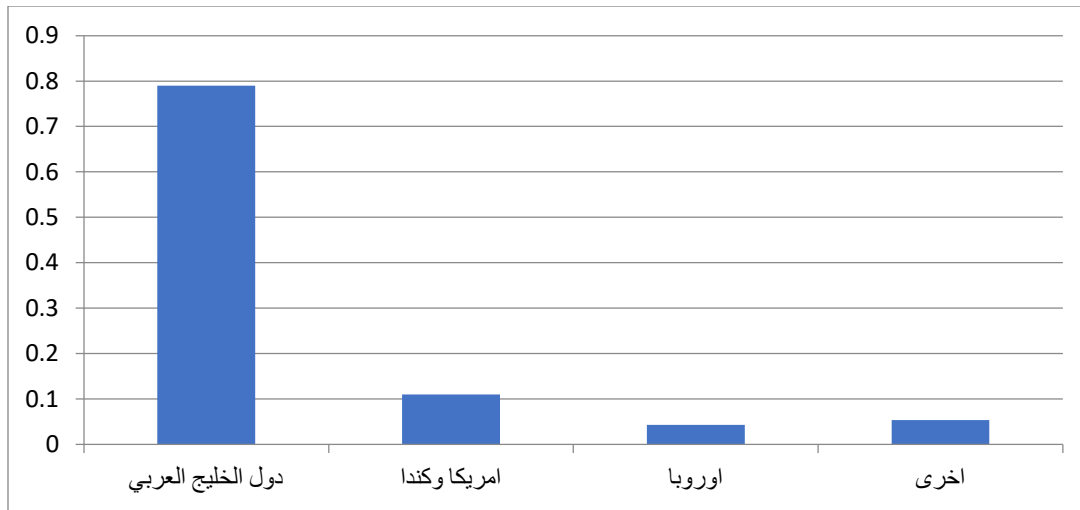
### ١-٢-٣ التوزيع الجغرافي للمغتربين:

يعتبر الاردن من الدول التي يشكل المغتربين منها نسبة كبيرة، ويتميز المغتربين الاردنيين بأنهم فمنتشرون في اجزاء واسعة من العالم تصل الى اكثر من ٧٥ دولة حول العالم، ولكن يوجد غياب واضح للأرقام الرسمية حول هؤلاء المغتربين. في العام ٢٠١٦ قام الباحث بيل اير (٢٠١٦) بتقدير اعداد المغتربين

في كافة ارجاء العالم بنحو ٧٨٦ الف مغترب، مشكلة بذلك ما نسبته ١٠,٥% من الاردنيين، وتشكل حوالاتهم حوالي ٨% من الناتج المحلي الاجمالي.

### الشكل (٣-١)

#### توزيع المغتربين الاردنيين حول العالم

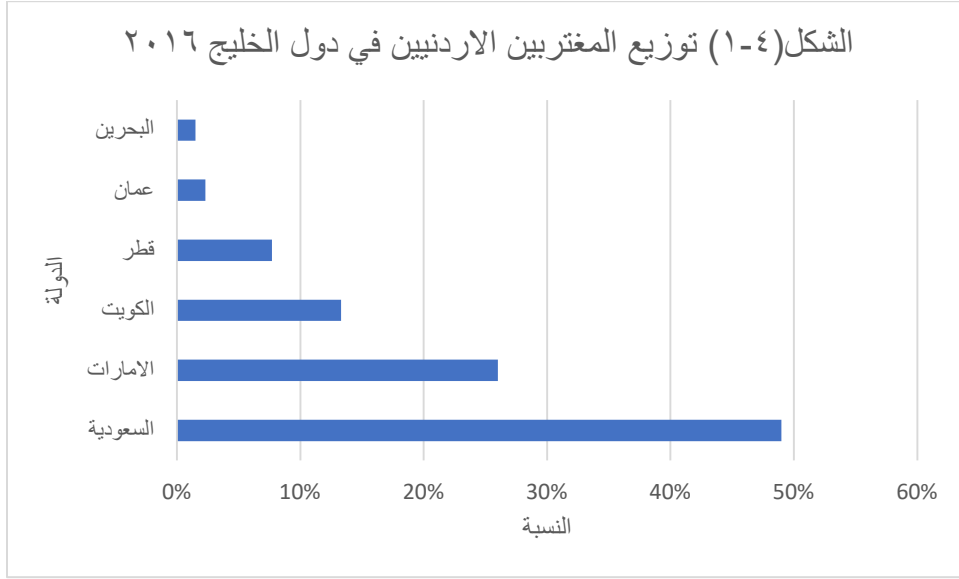


المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، ٢٠١٦

يبين الشكل السابق توزيع المغتربين في انحاء العالم، حيث يلاحظ ان غالبية المغتربين الاردنيين يقطنون الخليج العربي، وهذا يعزز من حوالات الاردنيين في الخارج، لأنه من المعروف ان المغتربين الاردنيين في الخليج العربي هم عمالة، بينما نجد ان هناك نسبة كبيرة من المغتربين في اوروبا وامريكا من اجل الدراسة، ويتمتع الاردنيين العاملون في الخليج العربي بمهارات عالية ويتمركز غالبيتهم في قطاعات المالية والطبية والتكنولوجية. وفيما يلي شكلا يبين توزيع المغتربين الاردنيين في الخليج العربي في عام ٢٠١٦:

### الشكل (٢-٣)

#### توزيع المغتربين في الخليج العربي



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على وزارة العمل، ومديرية التعاون الدولي، ٢٠١٦

بالاعتماد على بيانات الشكل (٢-٣) يتبين ان السعودية تحتل المرتبة الاولى من حيث عدد المغتربين

الاردنيين فيها بنسبة تصل الى حوالي ٤٩% من مجموع المغتربين في الخليج العربي.

### ٢-٢-٣ حجم حوالات العاملين الاردنيين في الخارج وتطورها:

تشكل حوالات العاملين الاردنيين في الخارج المنشورة في بيانات البنك المركزي الحوالات القادمة بطرق

رسمية المتمثلة بالجهاز المصرفي والصرافين والحوالات الخاضعة لبيانات جمركية اثناء مرورها من الحدود

الاردنية، وفيما يلي جدولاً يبين حوالات العاملين الاردنيين في الخارج ومعدل النمو فيها خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٢-٣)

حجم ونمو حوالات العاملين الاردنيين في الخارج

نسبة حوالات العاملين من الناتج المحلي الاجمالي (%)	النمو في الحوالات (%)	حوالات العاملين الاردنيين (مليون دينار)	السنة
12.0	-7.4	331.8	1990
10.4	-7.7	306.3	1991
15.9	87.1	573.1	1992
18.6	25.8	720.7	1993
17.5	6.0	763.7	1994
18.5	14.1	871.7	1995
22.3	25.6	1094.8	1996
22.8	7.2	1173.5	1997
19.5	-6.8	1093.8	1998
20.4	7.9	1179.8	1999
19.6	-0.2	1177.3	2000
20.2	9.0	1283.3	2001
20.1	6.2	1362.3	2002
19.4	3.1	1404.5	2003
18.0	3.9	1459.6	2004
17.3	5.8	1544.8	2005
16.7	15.4	1782.7	2006
17.5	19.1	2122.5	2007
14.4	5.6	2242	2008
13.1	-1.2	2214.2	2009
11.9	1.5	2247.3	2010
10.5	-4.2	2152.1	2011
10.2	3.6	2229.8	2012
9.8	4.4	2327.7	2013
9.4	2.6	2388	2014

9.1	1.5	2423.3	2015
8.6	-2.4	2365.7	2016

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك المركزي، اعداد مختلفة.

يبين الجدول السابق تطور حوالات العاملين الاردنيين في الخارج منذ عام ١٩٩٠ ولغاية عام ٢٠١٦ حيث اخذت البيانات منحاً تصاعدياً، حيث بلغت في بداية الدراسة حوالي ٣٣١,٨ مليون دينار ووصلت في نهاية فترة الدراسة الى حوالي ٢,٤ مليار دينار. الا ان المتتبع للحوالات يجد انها تباينت تبايناً واضحاً وكبيراً ويتبين ذلك من خلال النمو في الحوالات، ويرتبط هذا التباين بالأوضاع الاقتصادية والسياسية التي عاشها الاردن خلال فترة الدراسة.

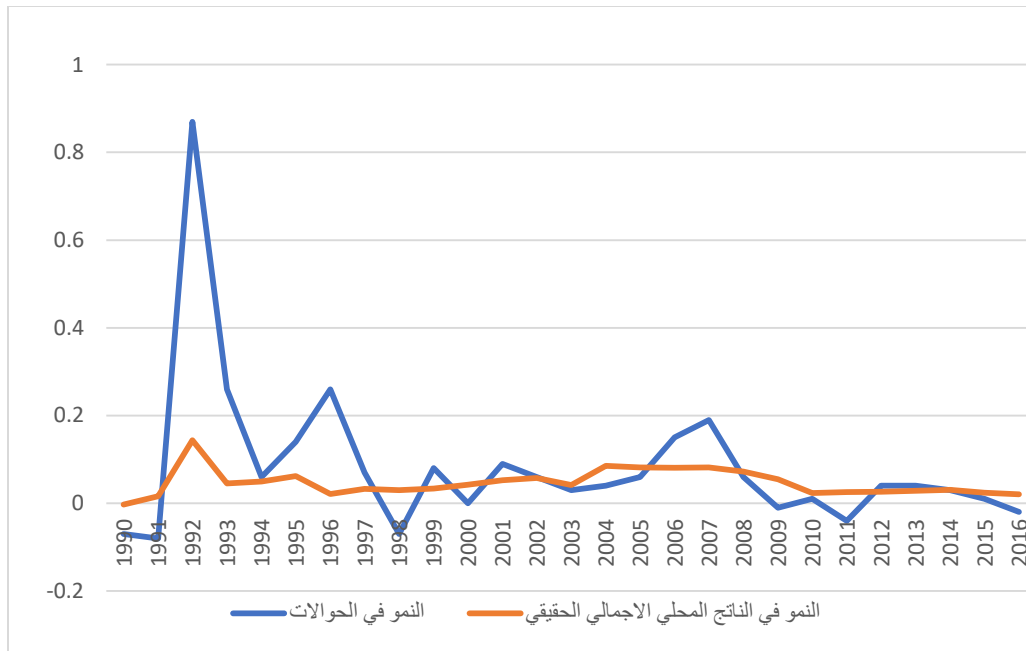
من تتبّع البيانات نجد ان هناك سنوات تراجعت فيها قيم الحوالات للمغتربين الاردنيين، حيث بلغت اعلى نسبة تراجع في عام ١٩٩١ والذي يعود سببه الى عودة اعداد كبيرة من المغتربين الاردنيين العاملين في الخليج العربي اثناء ازمة الخليج الثانية، حيث تراجعت قيم الحوالات بما نسبته ٨% تقريبا، وفي عام ١٩٩٨ تراجعت الحوالات تراجعاً ملحوظاً نتيجة عدم الاستقرار السياسي في العراق والحصار الذي فرض عليه، وشهدت الاعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١١ تراجعاً في الحوالات للمغتربين الاردنيين ويعود التراجع الى انعكاس الازمة المالية العالمية اما في العام ٢٠١١ فإنه يعزى للربيع العربي.

اما على صعيد السنوات التي شهدت ازدهاراً، فإننا نلاحظ ان العام ١٩٩٢ شهد نمواً واضحاً وكبيراً في الحوالات وصلت الى حوالي ٨٧% وتطورت الحوالات بشكل مستمر لغاية العام ١٩٩٧ ولكن بنسب متفاوتة الى ان وصلت الى اعلى قيمة لها في العام ٢٠١٥ حيث بلغت حوالي ٢,٤ مليار دينار. ومن الملاحظ ايضاً ان النمو في الحوالات كان مصاحباً للتغيرات والتطورات في اسعار النفط العالمية والتي

يترتب عليها نموا كبيرا في انفاق دول الخليج العربي المصدرة للنفط والتي تضم العدد الاكبر من المغتربين الاردنيين، مما يدعم تطور حوالات الاردنيين العاملين في هذه الدول.

### الشكل رقم (٣-٣)

#### النمو في الحوالات والنمو في الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، دائرة الاحصاءات العامة.

من تتبع الشكل (٣-٣) نجد ان اعلى نسبة نمو في الحوالات كانت في العام ١٩٩٢ والذي شهد ايضا اعلى نسبة نمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، بينما نجد ان اقل نسبة نمو في الحوالات كانت في العام ١٩٩١ تلاها العام ١٩٩٨ والذي يعود الى انعكاسات ما عرف بالأزمة الآسيوية في العام ١٩٩٧ حيث انهارت الاقتصادات الآسيوية وتراجعت اسعار النفط العالمية الى ما دون ١٠ دولار للبرميل الواحد، مما انعكس على دول الخليج العربي وانفاقها وبالتالي انخفاض قدرة المغتربين الاردنيين في التحويل، ولكن الامر لم يدم طويلا، حيث عاودت اسعار النفط الى الارتفاع والتحسن بداية عام ١٩٩٩ نتيجة لتدخلات وزارة النفط

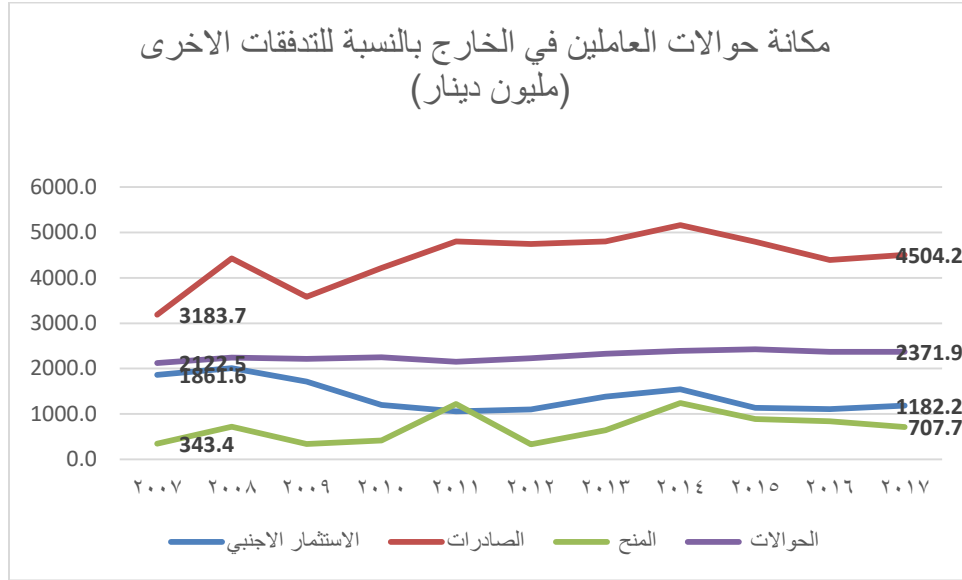
السعودية ومنظمة اوبك، وعليه تحسنت الحوالات الى ان وصل النمو فيها في العام ٢٠٠٧ الى حوالي ٢٠%.

### ٣-٢-٣ اهمية حوالات العاملين الاردنيين في الخارج بالنسبة للتدفقات المالية الاخرى:

يمكن اعتبار حوالات العاملين في الخارج على أنها من أهم الموارد المالية التي توفر للمملكة مخزوناً من العملات الصعبة، وتأكيداً على أهميتها يجب معرفة أنها تحتل المرتبة الثانية من حيث مصادر العملات الأجنبية، حيث تفوق بحجمها الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الخارجية، وكذلك فإن حجمها كبير نسبياً بالمقارنة مع الصادرات السلعية والخدمية، ومما لا شك فيه أن الحوالات كان لها دورها البارز في الزيادة التي حققها احتياطي الأردن من العملات الصعبة واستقرار الميزان التجاري وذلك بالنظر إلى أهميتها بالقياس إلى المصادر الأخرى، وأدى هذا الارتفاع في دور الحوالات إلى تراجع الأهمية النسبية لبند المساعدات الخارجية، هذا بالإضافة إلى أهمية هذه الحوالات في ميزان المدفوعات، حيث ساهمت إلى جانب المنح في تقليل لجوء الأردن إلى الديون الخارجية.

### الشكل (٣-٤)

مكانة حوالات العاملين في الخارج بالنسبة للتدفقات الأخرى (٢٠١٦-٢٠٠٧)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصاءات والمنشورات لدى البنك المركزي

### ٣-٣ المساعدات الخارجية:

تعتبر المساعدات الخارجية (القروض الميسرة والمنح) من المصادر الهامة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، ومن ضمنها الأردن، نظرا لمحدودية الموارد الطبيعية والمالية وعدم قدرة الإيرادات المحلية على الوفاء بمتطلبات العملية التنموية. وقد اضطر الأردن الى الاعتماد بشكل أساسي على المساعدات الخارجية لتمويل مشاريعه التنموية بهدف تعزيز قدراته الذاتية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة التي تمثل الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كافة الدول.



### ٣-٣-١ العوائق والقيود التي واجهها الأردن ودفعته الى الاعتماد على المساعدات الخارجية:

واجه الاردن العديد من العوائق التي دفعته الى اللجوء والاعتماد على المنح والقروض الخارجيه (

البنك المركزي، ٢٠١٥):

١. عدم الاستقرار الأمني والسياسي الناجم عن الحروب والأزمات في المنطقة، وما تبعها من هجرات قسرية أثرت سلباً على الاقتصاد الأردني.

٢. العجز المزمّن في كل من الميزان التجاري، والموازنة العامة للدولة، إضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني واعتماد الاقتصاد الأردني على القطاعات الخدمية التي تستحوذ على (٧٠%) من الناتج المحلي الإجمالي.

٣. استمرار ارتفاع الفجوة التمويلية أو ما تعرف بفجوة الموارد ( الفرق بين الادخار المحلي والاستثمار الكلي، أو الفرق بين الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات) والتي تمثل إحدى مظاهر الاختلالات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الأردني.

### ٣-٣-٢ واقع المساعدات الاجنبية للأردن:

دون الخوض في تفاوت الآراء حول آثار المساعدات الخارجية على تطور اقتصاديات الدول النامية، فإن العديد من التقارير والدراسات المحلية والدولية أكدت على أهمية هذه المساعدات في تطور الاقتصاد الأردني، حيث مكنته من تبني العديد من السياسات والبرامج الاقتصادية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وخصوصا الاستقرار المالي والنقدي، والذي يعد مرتكزا أساسيا لتحقيق النمو والتنمية المستدامة.

وقد ساهمت المساعدات بشكل مباشر في عملية التنمية والنمو الاقتصادي في الأردن من خلال زيادة

مقدرته على الاستثمار والاستهلاك والاستيراد، حيث تشير بعض الدراسات في هذا المجال الى الارتباط

الوثيق بين تطور هذه المؤشرات وحجم المساعدات الخارجية. هذا فضلا عن دورها الإيجابي في تطوير البنية التحتية والسياسات والإطار القانوني والمؤسسي في الأردن والتي لا يمكن بدونها ان يتطور البلد ويزدهر كونها تعد من المتطلبات الأساسية لتشجيع وجذب الاستثمارات المحلي والأجنبية. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٦)

كما ان المساعدات ساهمت في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وذلك من خلال مساعدة الحكومة على القيام بالإجراءات الإصلاحية لترشيد النفقات العامة وتحسين ورفع كفاءة الإيرادات الضريبية وتخفيض حجم وأعباء المديونية، وبالتالي المساهمة في تخفيض عجز الموازنة والسيطرة عليه ضمن الحدود المقبولة. هذا بالإضافة الى مساهمة المساعدات في تمكين البنك المركزي من تبني وتنفيذ سياسة نقدية مرنة ومتحررة، مكنته من السيطرة على السيولة الفائضة والحفاظ على استقرار مستويات الأسعار المحلية وسعر الصرف واسعار الفائدة، حيث أسهمت هذه المساعدات في الحفاظ على مستوى مريح من الاحتياطات الاجنبية، وخصوصا من خلال مساهمتها في تمويل المستوردات. ( وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٦ )

أما فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية، فقد لعبت المساعدات الخارجية دورا لا يستهان به في الحد من تنامي مشكلتي الفقر والبطالة في الأردن، وذلك من خلال مساهمة هذه المساعدات في تمويل العديد من المشاريع التنموية التي عملت على توفير فرص عمل جديدة، إضافة الى تشجيع إقامة المشاريع المتوسطة والصغيرة المكثفة للعمالة والمدرة للدخل. هذا بالإضافة الى المساهمة في إقامة العديد من المؤسسات والصناديق الاجتماعية الهادفة الى التخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة. (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٦)

فيما يلي جدولاً يبين حجم المساعدات الخارجية المقدمة للأردن خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٦ :

جدول رقم ( ٣ - ٣ )

حجم المساعدات الخارجية المقدمة للأردن ( مليون دينار )

السنة	منح	قروض ميسرة	الإجمالي
2004	336.53	100.48	437.01
2005	333.81	121.44	455.25
2006	344.63	134.61	479.25
2007	333.7	149.10	482.80
2008	510.49	297.13	807.62
2009	495.47	480.56	976.03
2010	555.35	249.46	804.82
2011	500.52	20.12	520.65
2012	1497.46	669.03	2166.49
2013	1552.88	315.95	1886.83
2014	892.24	470.85	1363.10
2015	982.94	911.20	1894.15
2016*	1157.37	655.75	1813.12
المجموع	8478.46003	4575.74	14069.18

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي.  
\*يشمل هذا المجموع المنح الإضافية الموجهة لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (باستثناء دعم اللاجئين) بناءً على تعهدات مؤتمر لندن وبروكسل.

بلغ حجم المساعدات الخارجية من منح وقروض ميسرة من مختلف الدول والجهات المانحة والتي تم توقيع اتفاقياتها خلال فترة الاعوام (٢٠٠٤-٢٠١٦) نحو (١٤٠٦٩) مليون دينار، حيث بلغت قيمة المنح الملتزم بها خلال تلك الفترة ما مجموعه نحو (٨٤٧٨,٤٦) مليون دينار، فيما بلغت قيمة القروض الميسرة المتعاقد عليها نحو (٤٥٧٥,٧) مليون دينار لدعم مشاريع تنموية في قطاعات ذات اولوية بالإضافة الى الموازنة العامة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٦)

## الفصل الرابع

### منهجية الدراسة والتحليل القياسي

في هذا الفصل تم استعراض منهجية الدراسة المستخدمة، مبتدأً بالتعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة مروراً بالنموذج القياسي المستخدم لتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في الدراسة، وتحديد اتجاه العلاقات السببية بين هذه المتغيرات، وصولاً إلى نتائج التحليل القياسي بغية استقصاء أثر حوالات العاملين في الخارج والمساعدات الخارجية على البطالة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦).

#### ٤-١ متغيرات الدراسة:

استناداً إلى النظرية الاقتصادية والعديد من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع تم استخدام نموذج خاص لهذه الدراسة، حيث تم اختياره استناداً على دراسة (Baldé, 2011) بشكل رئيسي، وعلى دراسات كل من (Christofidesa وآخرون، ٢٠٠٩) (Azam وآخرون، ٢٠١٦) بشكل جزئي، وفيما يلي الصيغة الرياضية للنموذج:

$$Unemp = f(GRem, GFA, GGDP, INF) \dots\dots\dots (1)$$

بالإطلاع على الدراسات السابقة وانسجاماً مع النظرية الاقتصادية فإنه تم صياغة النموذج التالي لغايات التقدير:

$$Unemp = \beta_0 + \beta_1 GRem_t + \beta_2 GFA_t + \beta_3 INF + \beta_4 GGDP_t + U_t$$

حيث ان:

- ❖  $Unemp_t$ : معدل البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية عند السنة  $t$ .
- ❖  $GRem_t$ : معدل النمو السنوي في حوالات العاملين الاردنيين في الخارج عند السنة  $t$ .
- ❖  $GFA_t$ : معدل النمو السنوي في المساعدات الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية عند السنة  $t$ .
- ❖  $GGDP_t$ : النمو في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة الأردنية الهاشمية عند السنة  $t$ .
- ❖  $INF_t$ : معدل التضخم للمملكة الأردنية الهاشمية عند السنة  $t$ .

#### ٢-٤ الاختبارات الأولية:

قبل إجراء أي تحليل قياسي لابد من إجراء بعض الاختبارات الأولية للوصول إلى نتائج أكثر دقة و أعلى مصداقية، ومن هذه الاختبارات الأولية:

#### ١-٢-٤ اختبارات جذور الوحدة (Unit Roots Tests):

يعد استقرار السلاسل الزمنية من أهم المواضيع في التطبيقات التي تعتمد على بيانات زمنية كالمواضيع الاقتصادية مثلاً، حيث أن الاستدلال في حالة غياب الاستقرار للمتغيرات يؤدي إلى نتائج غير واقعية ومضللة، أي أنها تؤدي إلى اندحارات زائفة (Spurious Regression)، وهناك العديد من الطرق المستخدمة في اختبار استقرارية المتغيرات، ويعتبر اختبار جذر الوحدة من أكثر الطرق استخداماً وشيوعاً في اختبار الاستقرارية للمتغيرات، حيث يهدف إلى فحص السلسلة الزمنية لكل متغير من المتغيرات خلال الفترة الزمنية للملاحظات ثم يقوم بالتأكد من مدى استقرارها ويحدد رتبة التكامل لكل منها. أي أنه إذا استقرت السلسلة الزمنية عند المستوى تكون متكاملة من الرتبة الصفرية (Integrated of order 0)  $I(0)$ .

أما إذا استقرت بعد أخذ الفرق الأول فإنها تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي (1)I .... وهكذا. ونقول أن السلسلة الزمنية  $X_t$  متكاملة من درجة معينة (L) إذا استقرت بعد أخذ الفرق (L).

بشكل عام نقول أن السلسلة الزمنية  $X_t$  ساكنة (مستقرة) بشكل تام (strictly stationary) عندما يكون:

١- وسطها الحسابي ثابتاً: أي أن توقع السلسلة الزمنية يساوي الوسط الحسابي للمجتمع.  $E(X_t) = \mu$

٢- تباينها ثابتاً.  $Var(X_t) = \sigma^2$

٣- الارتباط المشترك بين  $X_t$  ,  $X_{t+k}$  يعتمد على k فقط، وهذا يعني أن:

$$Y_k = cov(X_t, X_{t+k}) = E[(X_t - \mu)(X_{t+k} - \mu)] \quad k=1,2,3,\dots,T$$

ولإجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية والتعرف على درجة تكاملها فإنه تم استخدام اختبار ديكي - فولر

الموسع (Augmented Dickey – Fuller test – ADF). (Gujarati,2004)

**اختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller test – ADF):**

يعد اختبار ديكي - فولر من أشهر وأكثر الاختبارات المستخدمة في الكشف عن مدى استقرارية السلسلة

الزمنية للمتغيرات ومعرفة درجة تكاملها، حيث يقوم هذا الاختبار على فرضية مفادها أن السلاسل الزمنية متولدة من عملية الانحدار الذاتي.

للتأكد من مدى الاستقرارية للسلاسل الزمنية يقوم هذا الاختبار بما يلي:

$$1 - \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + U_t$$

$$2- \Delta Y_t = C + \lambda Y_{t-1} + U_t$$

$$3- \Delta Y_t = C + \beta t + \lambda Y_{t-1} + U_t$$

إذا كان الخطأ ( $U_t$ ) في الصيغ السابقة يعاني من مشكلة Autocorrelation فإن اختبار DF

يصححه بإضافة عدد من الفروق المبطأه إلى المعادلات وتصبح على الشكل:

$$\Delta Y_t = C + \beta t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{\rho-1} \alpha_i \Delta Y_t + U_t$$

وعليه يسمى اختبار ديكي - فولر باختبار ديكي - فولر الموسع (ADF - augmented dickey fuller).

يعتمد القرار في الصيغ السابقة على القيمة المحسوبة والتي يتم مقارنتها بالقيمة الجدولية لاختبار DF، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية في مطلقها فإننا نقوم نرفض الفرضية الصفرية والتي تقترض وجود جذر الوحدة، مما يدل على عدم وجود لجذر الوحدة، أي أن هذه السلسلة الزمنية مستقرة. بينما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية في مطلقها، فإننا نقبل الفرضية الصفرية وتكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، وعليه نقوم باختبار الاستقرار عند الفرق الأول، وإذا كان غير مستقر نكرر على فروقات من درجة أعلى..... وهكذا.



#### ٤-٢-٢ اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test):

ان وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Serial correlation) لحد الخطأ يؤدي إلى نتائج مضللة وغير حقيقية، لذلك من الضروري إيجاد طريقة لإلغاء هذه المشكلة، وتعد إيجاد عدد فترات التباطؤ مناسبة للمتغيرات أنجع الطرق، وسوف يتم استخدام العديد من المعايير للوصول الى عدد هذه الفترات في النموذج ومن هذه المعايير:

Likelihood Ratio Test(LR), Final Prediction Error Criterion(FPE), Hannan \_ Quinn Criterion(HQ), Akaike Info Criterion(ATC), Schwarz Info Criterion(SIC).

#### ٤-٢-٣ اختبار التكامل المشترك:

يوجد العديد من الاختبارات التي قدمت لاختبار التكامل المشترك، مثل اختبار ( Johansen and Juselius,1990) واختبار (Engle and Granger,1987)، حيث أن الاختبار الأخير يستعمل في النماذج التي تتكون من متغيرين فقط أحدهما مستقلاً والآخر تابعاً، بينما يستعمل الاختبار الأول في النماذج المتعددة المتغيرات ( متغيرين فأكثر). وكلاهما يتطلب أن تكون جميع المتغيرات في النموذج متكاملة عند نفس الدرجة أو الرتبة، إضافة الى أن إجراء هذه الاختبارات يؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج مضللة وغير حقيقية في حالة كان حجم العينة صغيراً مثلاً. ولهذا سوف يتم استخدام منهج الاختبار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag – ARDL)، حيث تميز هذا النموذج و الذي قدم من قبل Pesaran at al.2001 بمرونته حيث يمكن استخدامه إذا كانت البيانات مستقرة عند المستوى  $I(0)$  أو مستقرة عند المستوى الأول  $I(1)$  أو خليط بينهما ( Hogue and Yusop,2010).

سوف يتم استخدام طريقة ARDL على ثلاثة مراحل، في البداية سوف يتم اختبار التكامل المشترك لكل المتغيرات التي تتكون منها الرسالة في النموذج وذلك لتصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Model( UECEM)، على الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \mu + \beta_t + \sum_{i=1}^n \alpha_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{j=0}^n \gamma_j \Delta X_{t-1} + a_1 Y_{t-1} + a_2 X_{t-1} + U_t$$

حيث  $(Y_t)$ : المتغير التابع،  $(X_t)$ : المتغير المستقل،  $(\mu, \gamma, \alpha, a)$  معاملات للمتغيرات،  $\Delta$ : الفرق الأول للمتغيرات،  $U_t$ : حد الخطأ العشوائي (Baranzini et al, 2003).

تكون الفرضية الصفرية على النحو الآتي:

$$H_0: a_1 = a_2 = 0$$

لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات

مقابل الفرضية البديلة التي تتمثل بـ

يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات (يوجد علاقة توازنه طويلة الأمد)

$$H_1: a_1 \neq a_2 \neq 0$$

ولاختبار ما سبق فإنه يتم عادة استخدام اختبارات محددة كاختبار Wald Test، عن طريق مقارنة قيمة F المحسوبة مع قيم F الجدولية ضمن الحدود الحرجة المقترحة من قبل النموذج، حيث يكون هناك جدولاً متضمناً للحدود الدنيا (LCB) والتي تفترض وجود التكامل للمتغيرات من الدرجة الصفرية  $I(0)$ ، وحدوداً عليا (UCB) والتي تفترض التكامل للمتغيرات من الدرجة الأولى  $I(1)$ ، فإذا كانت قيم F المحسوبة أكبر من UCB فإننا نرفض الفرضية الصفرية  $(H_0)$ ، وهذا يعني وجود تكامل مشترك للمتغيرات.

بينما إذا كانت قيمة  $F$  أقل من قيمة  $LCB$  فإننا نقبل الفرضية الصفرية، وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت قيمة  $F$  بينهما فإنه ليس بالإمكان حسم النتيجة.

إذا تم رفض الفرضية الصفرية وكان هناك تكاملاً مشتركاً بين المتغيرات، فإننا نقوم بالذهاب إلى مرحلة جديدة من التقدير في الأجل الطويل، وتكون هذه المعادلة على ما يلي:

$$\Delta Y_t = \mu + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{j=1}^q \gamma_j \Delta X_{t-1} + U_t$$

حيث  $(Y_t)$ : المتغير التابع،  $(X_t)$ : المتغير المستقل،  $(\mu, \gamma, \alpha)$  معاملات للمتغيرات،  $\Delta$ : الفرق الأول للمتغيرات،  $(p, q)$ : فترات الإبطاء للفرق الأول،  $U_t$ : حد الخطأ العشوائي.

وعليه تكون المرونات في الأجل الطويل كما يلي:

$$EX_i = (\sum_{i=1}^p \alpha) / (1 - \sum_{j=1}^q \gamma)$$

حيث  $(EX_i)$ : المرونة في الأجل الطويل للمتغير  $X_i$ .

ويوجد هناك مرحلة ثالثة يتم الحصول فيها على علاقات قصيرة الأجل اعتماداً على العلاقات طويلة الأجل وتحديدًا من خلال استخدام البواقي المقدرة لفترة إبطاء واحدة. ويتم ذلك من خلال الصيغة:

$$\Delta Y_t = \mu + \sum_{i=1}^n \alpha_i Y_{t-1} + \sum_{j=0}^q \gamma_j \Delta X_{t-1} + \beta ECT_{t-1} + U_t$$

حيث يعرف  $ECT$  بأنه حد لتصحيح الخطأ، ويكون على الصورة:

$$ECT_t = Y_{t-1} + \beta + \gamma X_{t-1} + U_t$$

#### ٤-٢-٤ اختبار كوزوم للاستقرارية (Cusum and Cusum of square stability tests)

إن معرفة التغيرات الهيكلية في سلوك النماذج لا يقل أهمية عن اختبارات الاستقرار والتكامل للبيانات، ولقيام باختبار التغيرات الهيكلية في النموذج، فإنه سوف يتم استخدام اختبار كوزوم (Cusum)، والذي يعد الاختبار الأكثر شيوعاً واستخداماً، وتظهر نتائج هذا الاختبار على شكل منحنى من الأخطاء في النموذج الناتجة عن تقدير الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (ARDL)، فإذا ظهر المنحنى ضمن الحدود الحرجة على طول فترة الدراسة فإن معاملات النموذج تكون مستقرة عند تلك الفترة، وعليه يمكننا إجراء تقدير دون الحاجة الى تجزئة الفترة. بينما إذا خرج المنحنى عن الحدود الحرجة فإنه يستلزم تقسيم الفترة إلى فترات جزئية بحيث تكون هذه الفترات الجزئية مستقرة. (Brown et al,1975)

#### ٤ - ٣ نتائج التحليل القياسي:

في هذه الجزء نعرض نتائج الاختبارات التي تم التطرق لها في الجزء السابق.

#### ٤-٣-١ اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (ADF):

لاختبار سكون المتغيرات تم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع، وكانت النتائج كما يلي:

#### جدول ( ٤-١ ) نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع

المتغير	قيمة t المحسوبة	القيم الجدولية عند مستوى المعنوية			
		١%	٥%	١٠%	
UNEMP	-2.8352	-3.7115	-2.9810	-2.6299	المستوى
	-3.5090	-3.7378	-2.9918	-2.6355	الفرق الأول
INF	-4.9824	-3.7115	-2.9810	-2.6299	المستوى

GGDP	-3.9496	-3.7115	-2.9810	-2.6299	المستوى
GFA	-6.6626	-3.7115	-2.9810	-2.6299	المستوى
GREM	-4.4481	-٣,٧١١٥	-٢,٩٨١٠	-٢,٦٢٩٩	المستوى

من خلال النتائج الواردة في جدول رقم (١-4) تبين أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ساكنة في مستواها باستثناء سلسلة معدل البطالة حيث أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية ١%. حيث أن القيم المحسوبة ل t في اختبار ديكي- فولر أصبحت أكبر من القيم الجدولية (القيم المطلقة) عند مستوى المعنوية وبالتالي يكون القرار رفض الفرضية الصفرية (يوجد جذر وحدة) وهذا يعني أن السلاسل الزمنية مستقرة عند  $I(0), I(1)$ .

#### ٤-٣-٢ اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test)

بعد إجراء الاختبارات اللازمة لاختبار تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني (LLST) تم التوصل الى أن هناك ثلاثة فترات، كما أظهرت النتائج في الجدول رقم (٢-4).

#### جدول (٢-٤) نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

[UNEMP, GGDP, INF, GREM, GFA]

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	1.71e-13	-15.20634	-14.96092*	-15.14123
1	51.98761*	8.08e-14*	-16.01121	-14.53864	-15.62054*
2	29.65051	9.09e-14	-16.20869*	-13.50898	-15.49245
3	14.74236	3.18e-13	-15.96815	-12.04130	-14.92635

حيث ان:

Likelihood Ratio Test(LR), Final Prediction Error Criterion(FPE),Hannan \_ Quinn Criterion(HQ), Akaike Info Criterion(ATC), Schwarz Info Criterion(SIC).

#### ٤-٣-٣ اختبار التكامل المشترك:

في هذه الدراسة تقوم معادلة التكامل المشترك على تقدير المتغيرات المستقلة (GGDP, INF, GREM,GFA) على معدل البطالة في الاردن (UNEMP).

#### ٤-٣-٣-١ اختبار الحدود (Bound - Test):

إن السلاسل الزمنية غير ساكنة جميعها في مستواها وأصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، وهذا يدل على أنها متكاملة من الدرجة الأولى (I(1) مما يجعل إمكانية وجود علاقة توازنه طويلة المدى واردة بين المتغيرات، وللتعرف على ذلك تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) من خلال استخدام اختبار الحدود (Bound Test) المقترح من قبل (Pasaran et al,2001).

#### جدول (٤-٣) نتائج اختبار الحدود

Models	f المحسوبة	%١		%٥		%١٠		K=4 القرار
		I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	
UNEMP=F[ GGDP, GFA, GREM, INF]	36.8	3.29	4.37	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration
GGDP =F[UNEMP, GFA, GREM, INF]	3.48	3.29	4.37	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration
GFA =F[ GGDP, UNEMP, GREM, INF]	4.19	3.29	4.37	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration
GREM =F[ GGDP, GFA, UNEMP, INF]	3.30	3.29	4.37	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration
INF =F[ GGDP, GFA, GREM, UNEMP]	6.02	3.29	4.37	2.56	3.49	2.2	3.09	Co-integration

تشير نتائج اختبار الحدود في الجدول أعلاه الى أن جميع المتغيرات في النموذج تمتلك علاقات طويلة الأجل من خلال مقارنة قيمة f المحسوبة مع الحدود، وبالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية ( عدم وجود تكامل مشترك)، أي انه يوجد علاقات تكاملية عند مستوى المعنوية.

#### ٤-٣-٢ تقدير المرونات في المدى الطويل:

بما أن المتغيرات أظهرت تكاملاً مشتركاً فهذا يدل على وجود علاقة توازنه طويلة المدى بين هذه المتغيرات، وقد استخدمنا التقدير في المدى الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، حيث كانت النتائج كما يلي:

#### جدول (٤-٤) نتائج التقدير في المدى الطويل لمعادلة حجم التداول الحقيقي

Dependent variable UNEMP

ARDL(4,2,0,1,0), Akaike criterion(AIC)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-0.620673	0.088919	-6.980179	0.0000
GREM	-0.081722	0.030592	-2.671341	0.0217
GFA	-0.009509	0.004399	-2.161362	0.0536
GGDP	0.251326	0.071784	3.501120	0.0050
C	0.151096	0.005317	28.41712	0.0000

R-squared	0.949805	Mean dependent var	0.137391
Adjusted R-squared	0.899611	S.D. dependent var	0.011543
S.E. of regression	0.003657	Akaike info criterion	-8.078236
Sum squared resid	0.000147	Schwarz criterion	-7.485804
Log likelihood	104.8997	Hannan-Quinn criter.	-7.929241
F-statistic	18.92247	Durbin-Watson stat	1.891868
Prob(F-statistic)	0.000014		

يبين الجدول (٤-٤) المعاملات المقدرة للمتغيرات المستقلة والمقطع في المدى الطويل لمعادلة معدل البطالة في الاردن خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٦، ونلاحظ أن نموذج (ARDL) المستخدم من برمجية EVIEWS 10 حدد فترة تباطؤ هي (4,2,0,1,0) ويتضح من خلال النتائج أن قيمة معامل التحديد ( $R^2$ )

بلغت (95%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر (95%) من التغير في معدل البطالة في متوسطها، كما تشير النتائج أيضا إلى أن جميع المعاملات مقبولة إحصائيا.

في حين أظهرت النتائج أن مرونة حوالات العاملين الاردنيين في الخارج عكسية مع معدل البطالة في الاردن أي أن زيادة ١% في الحوالات تؤدي إلى نقصان معدل البطالة بنسبة ٠,٠٨% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كما أن مرونة المساعدات الاجنبية عكسية مع معدل البطالة في الاردن حيث إن أي زيادة بمقدار ١% في المساعدات تؤدي إلى نقصان معدل البطالة بنسبة ٠,٠٠٩% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وعليه يمكن كتابة معادلة معدل البطالة في المدى الطويل على النحو الآتي:

$$UNEMP = 0.151 - 0.62 INF - 0.08 GREM - 0.0095 GFA + 0.251 GGDP \dots\dots(1)$$

#### ٤-٣-٣-٣ تقدير المرونات في المدى القصير:

لا يوجد تفسيرات كثيرة للمعاملات في المدى القصير لأن المتغيرات أظهرت تكاملاً مشتركاً ومرونات في المدى الطويل، إلا أنه يتم تقدير المرونات في المدى القصير بهدف متابعة معامل حد تصحيح الخطأ (Coint Eq (-1)).

نتائج تقدير المرونات كانت كما يلي:

#### جدول (٤-٥) نتائج المرونات في المدى القصير لمعادلة حجم التداول الحقيقي

Dependent var. D(UNEMP)

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNEMP(-1))	-0.052953	0.053872	-0.982944	0.3468
D(UNEMP(-2))	-0.338449	0.052465	-6.450938	0.0000
D(UNEMP(-3))	-0.372102	0.047607	-7.816100	0.0000
D(GFA)	-0.003632	0.000695	-5.223993	0.0003
D(INF)	-0.075748	0.024239	-3.125051	0.0097
D(INF(-1))	0.184760	0.024842	7.437459	0.0000
CointEq(-1)*	-0.719384	0.040130	-17.92646	0.0000



R-squared	0.961438	Mean dependent var	-0.001522
Adjusted R-squared	0.946977	S.D. dependent var	0.013170
S.E. of regression	0.003033	Akaike info criterion	-8.513018
Sum squared resid	0.000147	Schwarz criterion	-8.167433
Log likelihood	104.8997	Hannan-Quinn criter.	-8.426105
Durbin-Watson stat	1.891868		

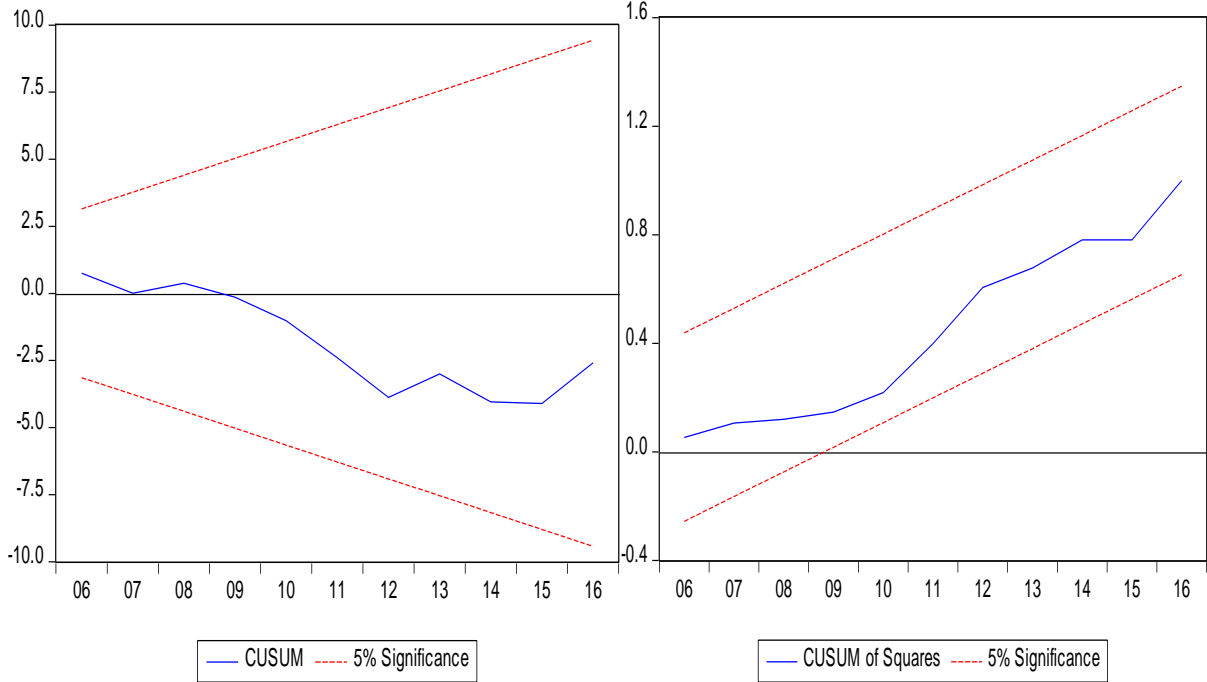
بعد الاطلاع على نتائج تقدير المرونة في الأجل القصير فقد أشارت جميع النتائج إلى أن النموذج يقترب من نموذجها في المدى الطويل من خلال قيمة معامل حد تصحيح الخطأ ( لأنه سالباً)، وتدل قيمته المطلقة على نسبة الاختلال في توازن الفترة السابقة التي يتم تصحيحها في فترة لاحقة عند حدوث صدمات في متغيرات الدراسة المستقلة من شأنها التأثير على المتغير التابع، وقد كانت هذه النسبة ٧١,٩% في معادلة معدل البطالة في الاردن.

#### ٤-٣-٤ اختبار كوزوم للاستقرارية:

بعد إجراء اختبار ( CUSUM AND CUSUM of squares test ) تبين ومن خلال النتائج أنه لا داعي لتقسيم فترة الدراسة الى فترات جزئية.

الشكل (٤-١)

**Cusum and cusum of squares test [UNEMP,GGDP,INF,GREM,GFA]**



#### ٤-٣-٥ الاختبارات التشخيصية:

للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية ( الارتباط الذاتي، عدم ثبات تباين الخطأ)، تم إجراء الاختبارات التشخيصية المناسبة كما هو مبين في الجدول (٤-٦):

#### جدول (٤-٦) نتائج الاختبارات التشخيصية

Equations	Test	Test statistic	Prob.
UNEMP=F[ GGDP, GFA, GREM, INF]	Serial correlation test	F- Cal.=1.377	30.1%
	Heteroskedasticity test	F- Cal.=1.284	34.3%

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيم الاحتمالية ل F أكبر من ٥% في النموذج لكلا الاختبارين، وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية ( عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وجود ثبات تباين للأخطاء).

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

#### ١-٥ النتائج:

بناءً على نتائج التحليل القياسي لاستقصاء اثر حوالات العاملين في الخارج والمساعدات الخارجية وأثرهما في البطالة دراسة حالة الأردن للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦):

١. اظهرت النتائج أن معدل البطالة خلال فترة الدراسة قد بلغ ١٤,٦٧% في الاردن لدى الجنسين.

٢. اظهرت الدراسة ان جميع متغيرات الدراسة ساكنة في مستواها عند مستوى الدلالة الاحصائية باستثناء متغير البطالة اصبحت مستقرة بعد اخذ الفرق الاول عند مستوى الدلالة الاحصائية.

٣. أظهرت نتائج تحليل التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وجود علاقات تكاملية في الأجلين الطويل والقصير باستخدام اختبار الحدود، وإن حوالات العاملين والمساعدات الاجنبية لها أثراً عكسياً على البطالة حيث ان زيادة كل منهما بنسبة ١% تؤدي الى نقصان البطالة بنسبة ٠,٠٨% ، ٠,٠٩٥% على الترتيب

٤. اشارت النتائج في تقدير المرونات في المدى القصير الى ان النموذج المستخدم يقترب من النموذج في المدى الطويل وان معامل التصحيح للخطأ او مايعرف بنسبة الاختلال في توازن الفترة السابقة يتم تصحيحها في فترة لاحقة عند حدوث الصدمات هي ٧١,٩%

## ٢-٥ التوصيات:

في ضوء النتائج المستخلصة، توصي الدراسة بما يأتي:

١. النظر في السياسات والاجراءات التي تؤثر على حوالات العاملين الاردنيين في الخارج والسعي نحو الوصول الى ارقام حقيقية وواضحة لهذه الحوالات والعمل على رسم الخطط الواضحة لادارة هذه الاموال وتوجيهها الوجهة الصحيحة.
٢. توفير المناخات المناسبة للمستثمرين الاردنيين العاملين في الخارج وعدم النظر الى حوالاتهم على انها مصادر للعملة الاجنبية في المدى القصير، وذلك لانها تعتبر من اكثر المصادر تقريبا مما قد تؤدي الى ازمات مالية واقتصادية.
٣. توجيه المساعدات الاجنبية واستغلالها في قنوات استثمارية وبرامج تنموية من أجل خلق فرص عمل جديدة للأيدي العاملة.
٤. العمل على تقديم برنامج توعية فعال من خلال المؤسسات الحكومية بالاشتراك مع غرف الصناعة والتجارة، والعمل على ادراج الفرص الاستثمارية المتوفرة في الاردن ومعلومات عن مصادر التمويل والضرائب والاتفاقيات التجارية وتقديم قوائم بحاضنات الاعمال التجارية والجمعيات وشركات رأس المال وغيرها.

## المراجع العربية:

- بلول، صابر، الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية، الواقع، الأسباب، الحلول، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن شر- العدد الثاني-٢٠٠٢.
- البنك المركزي الاردني، (٢٠١٥)، تقرير خاص.
- البنك المركزي الاردني، سنوات مختلفة.
- البنك الدولي، سنوات مختلفة
- بيضون، أحمد أمين : الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، ط٢، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢
- حلفي، وعبد الجبار عبود، البطالة في الوطن العربي: إشارة خاصة إلى بطالة الشباب: دراسة في الاقتصاد السياسي "مركز دراسات الوحدة العربي، ٢٠١٦.
- حلمي، جلال، الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري تداعياتها وأساليب مواجهتها رؤية مستقبلية، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٨.
- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، الأردن بالأرقام، اعداد مختلفة، عمان، الأردن.
- الدباغ، بشير، والجرمود، عبد الجبار، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠٠٣.
- درويش، خليل (١٩٩٣)، اليابان وأزمة الخليج، مجلة مستقبل العالم الاسلامي، قبرص العدد ٣.
- زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لاخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، الكويت، ١٩٩٨.

- زغلول، اسماعيل (١٩٨٤)، " تحويلات الاردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني مركز الدراسات والأبحاث، البنك المركزي الاردني.
- السقا، محمد، (١٩٩٨)، محددات تحويلات المهاجرين العرب، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد ٢٦ العدد ٣.
- سمية، قنيدرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة- دراسة ميدانية بولاية قسنطينة- الجزائر، ٢٠١٠.
- الشوملي، يعقوب، (٢٠١٦)، واقع سوق العمل في الاردن وتحدياته ، بحث غير منشور، عمان، الاردن.
- شريم، أميمة (١٩٩٦)، المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية ، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
- عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٥.
- عبد الكريم، البشير، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول، ٢٠٠٤.
- عثمانة، عبدالباسط، (٢٠٠٦)، الاثار الاقتصادية الكلية لهجرة العمالة: دراسة تحليلية قياسية للحالة الاردنية ١٩٧٣-٢٠٠٤، دار المنظومة، رسالة دكتوراه منشورة، الجامعة الاردنية، عمان ، الاردن.
- عقون، سليم، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التيسير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ٢٠١٠.
- عميرة، محمد، (١٩٩٣)، أبعاد المديونية الخارجية للاردن، ورقة مقدمة لندوة المديونية في الوطن العربي، القاهرة، مصر.
- عيسى، نزار، وقطف، ابراهيم، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧.

- فرج، سعاد، البطالة في المجتمع المصري بين التحديات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية والامنية، مجلة بحوث الشرق الاوسط، العدد ٢٢، مارس، ٢٠٠٨.
- مراد، محمد . (٢٠٠٩)، البطالة والسياسات الاقتصادية ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا.
- الفرجاني، نادر، سعياً وراء الرزق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٨.
- القرشي، مدحت، اقتصاديات العمل، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠١٦.
- وزارة الخارجية الأردنية وشؤون المغتربين، (٢٠١٧)، الأردن.
- الوزني، خالد، الرفاعي، احمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٦.

- Asad, M. Hashmi, S. H., &Yousaf, S. (2016). “Nexus between workers' remittances, unemployment, labor migration and economic growth in Pakistan”. *International Journal of Organizational Leadership*, 5(4), 360.
- Azam, M., Haseeb, M., &Samsudin, S. (2016).“The Impact of Foreign Remittances on Poverty Alleviation: Global Evidence”. *Economics & Sociology*, 9(1), 264.
- Azam, M., Haseeb, M., Samsudin, S. (2016), The Impact of Foreign Remittances on Poverty Alleviation: Global Evidence, Economics and Sociology, Vol. 9, No 1, pp. 264-281. DOI: 10.14254/2071-789X.2016/9-1/18
- Azizi, S. (2017). The Impacts of Remittances on Human Capital and Labor Supply in Developing Countries. Mimeo.
- Amadeo, Kimberly. (2015), Types of unemployment, the balance .
- Baldé, Y. (2011). “The impact of remittances and foreign aid on savings/investment in Sub-Saharan Africa”. *African Development Review*, 23(2), 247-262.
- Ahiakpor, James (1998), "reynes and the classic reconsidered" USA.
- Baecker, Gary (1964), "human capital: A theoretical and empirical analysis with special reference to education" Cambridge, MA: Harvard university.



- Brautigam A. Deborah " foreign aid, institution, and governance in sub-saharan Africa" the university of Chicago press.
- Christofidesa, L. N., Cleridesa, S., Hadjiyiannisa, C., Michaela, M. S., &Stephanidesb, M. (2009). "The Impact of Immigration on Unemployment, Labor Force Participation and Part-time Employment in Cyprus". *Cyprus Economic Policy Review*, 3(1), 51-84.
- De Hass, Hein (2007). The Impact of International Migration on Social and Economic Development in Moroccan Sending Regions: a Review of the Empirical Literature, International Institute, Working paper No.3, University of Oxford.
- Fry, M. J. (1978), Money and capital or financial deepening in economic development? *Journal of Money, Credit, and Banking*; vol. 10, p464-75
- Giuliani, p., and Ruiz –Arranz, m. (2006). Remittances, Financial Development and Growth. IMF, WP/05/234, NO. 2160.
- Gujarati, Damodar (2003). *Basic Econometrics*, Fourth Edition, McGraw-Hill, New York.
- Gwartney D. James (2014), *macroeconomics: private and public choice* 13<sup>th</sup> edition.
- Gupta, K.L. and Islam, M.A. (1983), "Foreign Capital, Savings and Growth: An International Cross-Section Study", Dordrecht: Reidel Publishing Company.
- Hamilton D. James. (1986), "A neoclassical model of unemployment and the business cycle" *journal of political economy*, the university of Chicago press.

- Hansen, H., F. Tarp (2000), Aid Effectiveness Disputed, Journal of International Development. Vol. 12
- Johansen, S. and Juselius, K. (1990). Maximum Likelihood Estimation and Inference on Co-integration with Application to the Demand for Money, Oxford Bulletin of Economics and Statistic, Vol.52, No.2 PP: 170-205.
- Karymshakov, K., Abdieva, R., Sulaimanova, B., &Sultakeev, K. (2016). "Remittances impact on youth laborsupply: evidence from Kyrgyzstan" (No. 2016-05).PEP-PMMA.
- Khuhro, T. N., Bhutto, N. A., Butt, F., Naz, M., Shah, W. A., &Zarqa, s. (2010) "impact of foreign aid on income inequality". *Economics & Sociology*, 8(3), 1022-1055.
- Lipton, M. (1980), "Migration from rural areas of poor countries: the impact on rural productivity and income distribution", World Development, vol. 8, p1-24.
- Lancaster, carol (1992), " foreign aid: diplomacy development domestic politics" new York.
- M. Kalechi ,”Theory of Economic Dynamics “ Kinehart N.W- 1954, p 161.
- Massey, D. S, et al. (1987), “Return to Aztlán: The Social Process of International Migration from Western Mexico, Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

- Mossie, terefer,(2014). Effects of Foreign Aid on Domestic Private Investment Growth The case of Eastern African Countries (EACs), international institute of social studies (ISS).
- Maciejewski, Edward and Mansur, (1996), "Jordan: strategy for adjustment and growth", Washington .
- Odionye, J. C., & Emerole, O. B. (2015). The Impact of International Remittances on the Nigerian Economy. British Journal of Economics, Management & Trade, 7(1), 1-9.
- OECD (2014), Aid to developing countries rebounds in 2013 to reach an all-time high, Retrieved from <http://www.oecd.org/newsroom/aid-to-developing-countries-reboundsin-2013-to-reach-an-all-time-high>
- Pesaran, M. and Shin, Y. and Smith, R. (2001). Bound Testing Approach to the Analysis of Relationship, Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, PP:287-300.
- Pederson J. and Richard lund (1987), "unemployment: theory policy and structure, new York.
- Posso, A. (2012). Remittances and aggregate labor supply: evidence from sixty-six developing nations. The Developing Economies, 50(1), 25-39.
- Rempel, H. et Lobdell, R. (1978), « The role of Urban to Rural Remittances in rural development”, Journal of Development Studies, vol 14, p324-341.
- Ruze, I. Silva, C. (2014). Remittances and the Business Cycle: A reliable Relationship?, journal of ethnic and migration studies, vol.40, no.3.
- Weisskopf, T., (1972), The Impact of Foreign Capital Inflows on Domestic Savings in Underdeveloped Countries, vol. 2; p25-38.

## Abstract

**Al-rashdan, Batool, Abdulqader. The Impact of Workers' Remittances and Foreign Aid on Unemployment: The case of Jordan over the Period (1990-2016). Master Thesis, Yarmouk University, 2019.**

**Supervision: Dr. Riad Abdullah Almomani .**

The aim of this study is to investigate the effect of remittances of Jordanian workers abroad and foreign on unemployment over the period 1990-2016, based on the ARDL method.

An Augmented Dicky-fuller (ADF) and Philips-perron (PP) Tests were performed for stationary of the time series of the variables of the study model, The tests showed that the variables vary in the degree of stationarity between the level and taking the first difference. CUSUM test was conducted to investigate the stability of the model parameters, and it was found to be stable and that the period used was appropriate and that it was not necessary to divide it into partial periods. And the co-integration test was conducted through a bound test method.

The results of the study showed that there is an adverse effect on remittances of Jordanian workers abroad on the unemployment rate. The increase in the volume of remittances by 1% leads to a decrease of the unemployment rate by 0.08%.

It also showed that foreign aid is also reflected in the unemployment rate as any 1% increase in aid leads to a decrease in the unemployment rate by 0.009%.

Considering the findings of the study, the study recommended considering the policies and procedures that affect the remittances of Jordanian workers abroad and work on drawing up clear plans for managing these funds and directing them correctly.

It also recommended directing foreign aid and exploiting it in investment channels and development programs to create new jobs for the labor force.

Keywords: Jordanian remittances, foreign aid, unemployment, ARDL.